

مدخل إلى علم السياسة

- مقدمة
- مفهوم العلم
- مفهوم السياسة
- مفهوم علم السياسة
- منهج البحث السياسي
- نشأة علم السياسة وتطوره منذ القديم حتى اليوم

- موضوع علم السياسة (مادته)
 - علم السياسة – علم الدولة
 - علم السياسة – علم السلطة
 - علم السياسة – علم القدرة

- علم السياسة والعلوم الأخرى

- خصائص المجتمع السياسي
 - الديمقراطية
 - العولمة

- خاتمة

مقدمة

إن الفكر السياسي هو من الخصائص الملازمة للإنسان. الإنسان هو المخلوق "السياسي" الوحيد بين المخلوقات الحية. العديد من هذه المخلوقات يحيا ضمن تجمّعاتٍ تختلف درجة تنظيمها. غير أنه لا يلاحظ عند تأمل العلاقات الداخليّة لأيّ تجمّع، عدا التجمّع البشري سوى ظاهرة السيطرة كعلاقة غير متكافئة. فقط الإنسان يعرف السلطة في علاقاته الاجتماعيّة.

والإنسان وحده "سياسي" لأنه يجدد اجتماعياً، ولذلك هو يعرف السلطة ولأنه مجدّد فهو متطوّر متغيّر، فحياته إذاً تاريخ وليست تكررًا. إن السلطة تتطور أما السيطرة فتتكرّر.

لا يكتب تاريخ لما هو ثابت جامد غير متغيّر، فالمبرّر الأوّل لكتابة تاريخ لموضوع ما هو ملازمة صفتي التجديد والتطوّر لهذا الموضوع. ومن بين كل تجمّعات المخلوقات الحيّة لم تلاحظ هاتان الصّفتان إلا عند التجمّعات البشرية، التنظيم الاجتماعيّ ثابت غير متجدد عند باقي التجمّعات منذ بدايتها (أنظروا النحل، النمل، ذئب كندا، سمك السومون، البجع...)

وإذا كانت كلمة سياسة مشتقة الأصل في العربية من كلمة السوس بمعنى الرئاسة (يقال سوسوه وأساسوه إذاً رأسوه، ويقال ساس الأمر سياسة أي قام به) وإذا كانت السياسة هي "القيام بالأمر بما يصلح" كما جاء في كتاب علم السياسة للدكتور حسن صعب (دار العلم للملايين)، فالإصلاح يفترض التجديد والتغيير فلا سياسة إلا في تجمّعات تجدد.

أمّا كلمة سياسة بالأجنبية فمشتقة من:

politicus, a , um اللاتينية politique,relative au gouvernement التي هي مشتقة

بدورها من polis اليونانية: حاضرة، أمور سياسية، فن سياسي.

- يعرّف Le Petit Larousse السياسة La Politique بأنها إدارة الدولة وتحديد أشكال نشاطها و... مجموعة الشؤون التي تهم الدولة، طريقة تسييرها: مثلاً السياسة الخارجية.
- ويعرّف كتاب Lexique de politique (Daloz) كلمة Politique سياسة كالتالي:
 - ١- في المعنى المطلق: فن حكم المدينة بغية الوصول الى ما يعتبر الغاية العليا للمجتمع.
 - ٢- في المعاني المتحدرة:
 - أ- تحديد وسائل وبدء العمل بها لتحقيق بعض الأهداف المحددة في مواضيع معينة (سياسة التوظيف، سياسة المداخل...)
 - ب- طريقة حكم (سياسة ليبرالية، سياسة استبدادية...)
 - ج- منافسة من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها في المجتمعات.
- ويعرض كتاب Lexique sociologique politique، لـ Bertranol Badie ، Jacques Gerstlé ، P.U.F. ، عند كلمة politique ما يلي: كلمة تحيط بها سلسلة إشكالات ملاحظة من قبل ريمون آرون.
 - أ- التفريق بين "سياسة - برنامج" و "سياسة - ميدان":
"بمعنى أول كلمة سياسة تعني البرنامج، طريقة العمل أو العمل بحد ذاته لشخص أو لمجموعة، الذي يتناول مسألة أو كامل مسائل المجموعة".
"السياسة ميدان هي التجمّع حيث يتنافس أفراد أو مجموعات يكون لكل أهدافه، مصالحه وفلسفته أحياناً"
 - ب- المواجهة بين "السياسة - الميدان" و "السياسة - المعرفة":
"الكلمة ذاتها تعني في نفس الوقت الواقع والوعي الذي لدينا لهذا الواقع".
 - ج- الإشكال الثالث والأهم ينتج عن كوننا نعني، بنفس الكلمة سياسة، من جهة قطاعاً خاصاً من الكل الاجتماعي ومن جهة ثانية الكل الاجتماعي بذاته من ناحية درس معينة".

ويعرض نفس الكتاب: " إن تحديدات النطاق السياسي تختلف بلجوئها إلى معايير مختلفة: طريق التنظيم الجغرافي، الوظائف، طرق العمل السياسي..."

- تحديد بواسطة المعيار الأساسي للجوء إلى العنف الشرعي، والتجديد هو لـ Max Weber الذي يعتبر أن مجموعة ما تعتبر سياسية إذاً وبقدر ما يكون تنفيذ النظام فيها مؤمن بإستمرار داخل مساحة جغرافية معينة بتطبيق والتهديد بتطبيق القوة المادية من قبل الأشخاص الحاكمين.

- تحديد بواسطة معيار السلطة وهو لـ Robert Dahl : النظام السياسي هو كل (أي) مجموعة ثابتة لعلاقات إنسانية (بشرية) تتطوي لدرجة مهمة على علاقات سلطة، حكم...

- تحديد بواسطة المعيار العلمي لملاحقة الأهداف وهو لـ Talcott Parsons : إن حدثاً (أو عملاً) ما هو سياسي بقدر ما يتناول تنظيم أو تجنيد موارد ضرورية لتحقيق أهداف جماعة مميزة.

- تحديد بواسطة معيار الإعتراف بالسلطة وهو لـ David Easton :

من المفيد النظر إلى الحياة السياسية كمجموعة معقدة (عكس بسيطة) لمراحل تتحوّل فيها عوامل هي inputs إلى نتائج outputs ندعوها سياسة، قرارات، وإجراءات تنفيذية تتمتع بالسلطة.

ويعرض أيضاً نفس الكتاب وجهة النظر الماركسية:

يعتبر N. Poulantzas أن ما هو سياسي هو التكوين الأعلى القضائي - السياسي Juridique - Politique للدولة، والسياسة تعني حسب رأيه الممارسات السياسة للطبقة lutte politique de classe فالعمل السياسي يتزامن مع ظهور جهاز مستقل للحكم، على علاقة مع مجموعة (فئة) متخصصة ومتميّزة privilégiée تحتكر إدارة الدولة وتكون الممارسة السياسية ممارسة إدارة الطبقات من أجل وضمن الدولة".

واضح أن الوعي السياسي لم يبلغ هذه الدقة في المشروحات منذ بدء التاريخ بل بعد مراحل عديدة من التطور. إن دراسة الفكر السياسي هي إذاً دراسة تطوّر هذا الفكر عبر العصور من مجتمع معروف وحضارة تركت آثاراً إلى مجتمع آخر معروف وحضارة أخرى دونت نتائجها... إلى يومنا هذا.

وإذا كان هناك تطوّر وتجديد فهناك حتماً إفادة في الدراسة التاريخية. فدراسة الماضي تساعد على فهم الحاضر وفهم المستقبل بإدراك معطياته وإحتياجاته فكرياً، منطقياً، علمياً. وبالتالي هي تساعد في عملية تطوير وإصلاح وتغيير الحاضر.

وبتفصيل أكثر إن الغاية من تدريس علم السياسة هي إعداد الفرد السياسي الواعي لهويته الإجتماعية - السياسية ولدوره في المؤسسة السياسية، صغرى كانت (قرية بلدية...) أو كبرى (دولة موحدة أو دولة متحدة - اتحادية) ولمثالية هذه المؤسسة ومثالية طرق عملها من حيث هدفها الأول وهو تنمية الإنسان في سبيل تحقيق خيره وسعادته.

والفكر السياسي لا ينحصر بممارسة السلطة أو ممارستها : هو ملازم لها حتماً وبشكل وثيق، انما هو يطال الفرد ونظرته لهذه السلطة وعمله من أجلها وتفاعله معها. والتنظيم الإجتماعي يظهر في غالبية المجتمعات التاريخية المعروفة تمييزاً بين حاكم ومحكوم... سيطرة فئة وخضوع فئة أخرى.

والفكر السياسي تناول دائماً طرق التعبير عن مصالح الفئات الإجتماعية ودور السلطة في تأمين هذه المصالح وطرق تأمينها.

والفكر السياسي، متى ابتداءً؟

إن هناك فرقاً بين العمل السياسي والفكر السياسي. إن من يعمل سياسياً قد لا يكون سوى منفذ بسيط لأفكار جاء بها سواه. إن في الفكر السياسي ملاحظة، عقلنة، برمجة وتطوير.

يلاحظ الباحثون أن السلطة السياسية موجودة في جميع التجمّعات البشرية، حتى البدائية منها (قبائل أو غيز...) إنما تختلف هذه السلطة من جهة كونها قمعية أو لا قمعية.

يبرهن Jean-William Lapierre في كتابه *Vivre sans Etat collection Esprit* Seuil .paris 1977 p 375.

إن التجدد الإجتماعي هو أساس القمع في السياسة، فيكون بالتالي الفكر السياسي قد تطوّر في التجمّعات البشرية التي اعتمدت القمع. وبقيت التجمّعات السياسية اللاقمعية دون تاريخ هام، أي بدائية وذلك لأنها لم تجدد أو لم تجدد كثيراً.

يتساءل الفيلسوف الألماني فريدريش نيتشه Nietzsche في مقطع من كتابه:

Au-dela du bien et du mal – Jenzeits Von Gut und Böse فيقول : "إذا كان صحيحاً أنه في كل الأزمان، منذ كان هناك أناس، كان هناك أيضاً تجمّعات بشرية (...طوائف، قبائل، أمم، كنائس، دول) ودائماً عدد كبير من الناس طائعين لعددٍ صغير من الرؤساء، إذًا، وبالتالي كانت الطاعة الشيء الأكثر ممارسةً وإتقاناً نوعاً ومدّة بين الناس، نكون على حق بأن نستنتج أو نفترض أنه بالقاعدة (أساساً) كل واحدٍ منا يملك في ذاته الحاجة الطبيعية للطاعة، كنوع من الضمير الدقيق الذي يأمر : "تفعل هذا دون نقاش، وتنتهي عن ذلك دون نقاش، بإختصار أنه: ستفعل".

إن ما افترضه نيتشه إفتراضاً، يشبعه الباحثون في علم السياسة والإجتماع وعلم النفس وعلم الأجناس وعلم الإنسان درساً وتحليلاً وأبحاثاً للوصول إلى حقيقة أساسية أي : ما الذي يجعل الإنسان سياسياً؟ ومتى ولماذا يفكر سياسياً؟

Jean William Lapierre – Essai من الأعمال المهمة في هذا المجال في اللغة الفرنسية
sur le-fondement du pouvoir politique. Publication de la Faculté d'Aix-
En-Provence. 1968.

وقد ورد فيه في الصفحة ٢٢٢ : "إن التفحص الدقيق للمعلومات المحققة عن ظواهر الإجتماعية
عند الحيوانات وخاصة عن سير التنظيم الإجتماعي الذاتي، أظهر لنا عدم وجود أي شكل،
حتى في بداية تكوينه، للسلطة السياسية".

أَيكون إذاً أساس الفعل السياسي حضارياً؟ أي غير طبيعي غير تكويني أي non
biologique؟ أي أنه يكون acquis et non inné مكتسب وليس بالولادة.

مراحل التاريخ العام الكبرى

بإمكاننا أن ننظر إلى التاريخ كمتتابع موجات تغيير ونحاول أن نعرف أين تتكوّن قمة كل موجة.
وهناك حكماً علاقة بين قمم هذه الموجات والتغييرات الإجتماعية الهامة. إن المجتمع يتطور
غالباً بهدوء وعلى فترات زمنية طويلة. من الواضح أن الإنسان الأول لم ينصرف إلى التأمل
والتفكير والكتابة ولا إلى فلسفة أسرار الوجود. في المجتمعات البدائية كان يقضي وقته سعياً
وراء أسباب العيش والتغلب على قساوة الطبيعة.

يمكننا أن نلاحظ أن اعتماد الزراعة جاء كأول تحوّل هام في خط التطور الإجتماعي للبشرية.
ثم جاءت الثورة الصناعية لتشكل التحوّل الهام الثاني. هذان الحدثان يبدوان من هذا المنظار
ليس كنقاط دقيقة محددة ثابتة مستقلة بل كموجات تغييرية تسير بسرعة يمكن ملاحظتها.

حوالي العام ٥٠٠٠٠٠٠ قبل المسيح أصبح الإنسان يتقن صقل الحجر.

قبل الموجة الأولى، أي الزراعة، كان الناس يعيشون في اكثريتهم ضمن تجمّعات صغيرة، غالباً رحّل كانوا يؤمّنون قوتهم من جني الثمار وصيد الأسماك من البحار والأنهر والبحيرات وصيد الحيوانات البرية والطيور، وأخيراً من تربية المواشي.

يعود ظهور إبتكار الزراعة تقريباً إلى حوالي الألف الثامن قبل المسيح. وشيئاً فشيئاً انتشرت لتعم أكثرية الأقطار.

وكان من أول نتائجها الإجتماعية ظهور القرى والتجمّعات السكنية وتخصيص المناطق الزراعية. وباختصار تغيير نمط الحياة.

لم تكن هذه الموجة الأولى قد بلغت أقصى تطورها حين حصلت الثورة الصناعية في أوروبا في اواخر القرن السابع عشر وأدخلت البشرية في موجة التغيير الإجتماعي الثانية.

هذه الموجة الثانية انتشرت وتطوّرت وتفاعلت بسرعة أكبر بكثير من السرعة التي رافقت الموجة الأولى.

اليوم تبدو الموجة الأولى وكأنها في حال إنعدام السرعة فقط بعض القبائل في أميركا اللاتينية وغينيا الجديدة (أكبر جزيرة على الكوكب بعد جزيرة الـ غروونلند، توجد في المحيط الهادئ شمالي أستراليا) لا تزال تجهل الزراعة إنما ديناميكية هذه الموجة قد تلاشت.

الموجة الثانية – الصناعة – بعد أن عمّت أوروبا، أميركا الشمالية وغيرها خلال القرون الثلاثة الأخيرة لا تزال تشع وتحدث تغييرات في مجتمعات كثيرة. إننا لا نزال نرى اليوم بلداناً كثيرة كانت لا تزال زراعية بدرجة مرتفعة تولي الصناعة وبخطوات سريعة جداً أهمية بالغة ففتشاً المصانع الكبيرة المتطورة وقد تمد سلك الحديد و... مما يبرهن أن ديناميكية الموجة الثانية هذه لا زالت قوية.

لم تتلاشى إذاً الموجة الثانية بعد، انما بداية الموجة الثالثة لاحت منذ سنوات. بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في U.S.A. بين ١٩٥٥ و ١٩٦٥ بدأنا نرى les cols blancs والكومبيوتر والطائرات النفاثة على الخطوط التجارية وحبوب منع الحمل وغيرها من المبتكرات الجديدة. إن الواقع الإجتماعي لهذه الموجة الثالثة بدأ يضغط بثقل في البلدان الصناعية الكبرى (U.S.A، انكلترا، فرنسا، المانيا، اليابان، السويد، كندا وروسيا).

وحسب تقسيم آخر لمراحل التاريخ:

١- العصر الباليوليتي Paléolithique من اليونانية palaios: Lithos: pierre و ancien ... أي عصر الحجر المنحوت. وهو العصر الأول في مرحلة ما قبل التاريخ ودام مئات آلاف السنين وانتهى حوالي ١٢٠٠٠ قبل المسيح (Grec: mesos = au Lithos + milieu)

٢- العصر الميزوليتي mésolithique : ابتداءً بين ١٢٠٠٠ و ٨٥٠٠ ق. م. وانتهى حوالي ٥٠٠٠ قبل المسيح. من خصائصه تطوّر طريقة السكن حيث ظهرت المساكن البدائية الخشبية أو الحجرية قرب منابع أو تجمّعات المياه خلال هذا العصر ظهرت الزراعة.

٣- العصر النيوليتي néolithique . (grec: neos = nouveau + Lithos) : ويمتد من ٥٠٠٠ حتى ٣٥٠٠ قبل المسيح. خلاله صقل الإنسان الحجر وأتقن الزراعة ودجّن الحيوانات وأسس المدن على ضفاف المياه.

٤- عصر المعادن ٤٠٠٠ - ٣٥٠٠ قبل المسيح وما بعد

٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ العصر النحاسي

العصر البرونزي ٣٠٠٠ - ١٢٠٠

عصر الحديد ١٢٠٠ - ٣٠٠

واستمرّ العصر المعدني حتى اكتشاف الكهرباء ثم الطاقة الذرية.

في العصر البرونزي حصل تقدّم في الصناعة والإنتاج وازدياد بالتالي في عدد السكان، إنما كان هذا المعدن قليل الوجود مما لم يسمع بتوفيره بأيدي الكثير من الناس فانحصر بأيدي الملوك والكهنة الذين شكّلوا طبقة مميزة اجتماعياً وبسبب تفوّقهم في الزراعة والصناعة وخاصة الصناعة العسكرية كانت لهم السيطرة السياسية المطلقة.

أما في العصر الحديدي وبسبب كثرة توفر هذا المعدن أصبح بإمكان فئة كبيرة من الناس إستعمال الأسلحة والأدوات الزراعية والصناعية، ممّا أدّى إلى تقلص قوة الكهنوت والملوك. في هذا العصر تمكن الإنسان الفرد من أن يحقق شعوره بالإنسانية والفردية. وأصبح يفكر في هويته الاجتماعية ويتأمّل في دوره المساهم في بناء المجتمع الذي يعيش فيه. في هذا العصر ظهرت الأفكار الديمقراطية.

اللحة التاريخية ضرورية لفهم الحاضر

من الأمور الصعبة جداً على الإنسان (إن لم نقل أكثرها صعوبة) هي تغيير أو تطوير فكره. لنلاحظ كم إستغرق من الوقت عبر التاريخ الانتقال من الإعتقاد أن الله يفكر، إلى الإعتقاد أن الله سمح لنا أن نفكر... ربما الملايين من السنين.

وكم أخذ من الوقت الانتقال من الإعتقاد بالمصدر الإلهي للسلطة السياسية إلى الإعتقاد بأن الله ترك لنا أن ننظم السلطة التي نريد.

كم أخذت من الوقت ولا تزال فكرة إنزال السياسة من السماء إلى الأرض. عندما كانت السياسة في السماء كلياً لم يكن بالإمكان انتقادها لأن انتقادها كان يعني إنتقاد سيد السماء.

ولقد تمّ البدء بإنزال السياسة إلى الأرض في عربة الفلسفة. والفلسفة نزلت إلى الأرض قبل السياسة ولكن هذا لا يعني أن الفلسفة والسياسة افترقنا فور وصولهما إلى الأرض، فالإعتقاد بأن السياسة متّصلة بالفلسفة دام طويلاً.

السياسة بدأت فعلياً على الأرض عندما بدأ الإنسان العادي يهتم بالشأن العام

- مفهوم العلم

La science

le mot vient du latin : scientia

Scientia de : connaissance

scientia vient du verbe latin : seire qui veut dire : savoir.

متى يمكننا التكلم عن علم، وفي ظل توفّر أية شروط ؟ باستطاعتنا التكلم عن علم إذا كان هناك "شيء" علمي وطريقة علمية أي تكون هناك إمكانية لربط الوقائع فيما بينها.

إن القاعدة الأساسية للعلم هي إعتبار الوقائع كـ "أشياء طبعاً، من البديهي أن الوقائع الإجتماعية ليست بأشياء مادية انما يجب اعتبارها كأشياء تماماً كالأشياء المادية.

إن الوقائع الإجتماعية هي "أشياء" بطريقة أخرى مختلفة.

ولكن ماهي الأشياء ؟ ما هو الشيء ؟

الشيء هو عكس الفكرة. في الحياة هناك الافكار وهناك الأشياء. ماذا يوجد في الحياة غير ذلك؟

يركز Emile Durkheim (أحد مؤسسي علم الاجتماع، وهو فرنسي ١٨٥٨-١٩١٧) على أن ملاحظة الوقائع الاجتماعية من قبل الدارس يجب أن تتم بطريقة غير شخصية... بل موضوعية. يجب أن تكون هذه الملاحظات قابلة للإستعمال وللتثبت من قبل الجميع كي يتم اعتبارها علمية.

ولكن لنتنبه. ليست كل معرفة علماً. كما أنه لا يمكننا أن نعتبر إن العلم هو معرفة مطلقة. ما يمكننا أن نقوله هو أن العلم هو المعرفة الأكثر جدارة بالثقة.

يتم التعبير عن العلم باللغة (الكلام أو الأرقام، كالحساب) ولا يمكن أن يتجاوز العلم قدرات العقل البشري. إن ما يتجاوز قدرات الفكر البشري لا نسميه علماً بل... إيماناً ربما !

والعلم يتناول الواقع المجسوس (المادي، النفسي) تبصير القهوة ليس علماً. اللاهوت والإيمان والذوق الجمالي والعقائد... والأبراج اليومية... أمور أخرى (معرفة غير علم) والعلم خاضع للمراقبة والإستعمال والتأكد ولا يخضع للإستبدال (لا علاقة للقوة... لا يستطيع القوي أن يجعل ٢+٢ تساوي ٩ ولا أن يجعل العرق مع المياه يعطيان لوناً أحمر أو...)

والعلم لا يتمتع بصفة الإطلاق أي أنه خاضع للتعديل والتجديد في ما يكون قد توصل إليه. لذلك، العلم يتطور.

عندما نقول "علم" هذا يعني إذاً أن أي شخص، شرط أن تكون لديه الكفاءة المطلوبة (وهذا يمكن التأكد منه) بإمكانه فحصه، التثبت منه أو نقضه.

مفهوم السياسة

إن الفكر السياسي هو من الخصائص الملازمة للإنسان. الإنسان هو المخلوق "السياسي" الوحيد بين المخلوقات الحيّة. العديد من هذه المخلوقات يحيا ضمن تجمعاتٍ تختلف درجة تنظيمها غير أنه لا يُلاحظ عند تأمل العلاقات الداخلية لأي تجمع، عدا التجمع البشري سوى ظاهرة السيطرة كعلاقة غير متكافئة فقط الإنسان يعرف السلطة في علاقاته الإجتماعية.

والإنسان وحده "سياسي" لأنه يُجدد إجتماعياً، ولذلك هو يعرف السلطة. ولأنه مجدّد فهو متطوّر متغيّر. فحياته إذاً تاريخ وليست تكراراً. أن السلطة تتطور أما السيطرة فتتكرر.

لا يكتب تاريخ لما هو سبت جامد غير متغيّر. فالمبرر الأول لكتابة تاريخ لموضوع ما هو ملازمة صفتي التجديد والتطور لهذا الموضوع. ومن بين كل تجمعات المخلوقات الحيّة لم تلاحظ هاتان الصفتان إلا عند التجمعات البشرية. التنظيم الإجتماعي ثابت غير متجدد عند باقي التجمعات منذ بدايتها (انظروا النحل، النمل، ذئب كندا، سمك السومون، البجع)

وإذا كانت كلمة سياسة مشتقة الأصل في العربية من كلمة السوس بمعنى الرئاسة (يقال سوسوه وأساسوه إذا رأسوه، ويقال ساس الأمر سياسة أي قام به) وإذا كانت السياسة هي "القيام بالأمر بما يصلحه" كما جاء في كتاب علم السياسة للدكتور حسن صعب (دار العلم للملايين) فالإصلاح يفترض التجديد والتغيير فلا سياسة إلا في تجمعات تُجدد.

أما كلمة سياسة بالأجنبية فمشتقة من *politieus, a, um* اللاتينية *politique relatif au gouvernement* التي هي مشتقة بدورها من *polis* : حاضرة، أمور سياسية، فن سياسي. يُعرّف *le petit Larousse* السياسة *la politique* بأنها إدارة الدولة وتحديد أشكال نشاطها و... مجموعة الشؤون التي تهم الدولة، طريقة تسييرها : مثلاً السياسة الخارجية.

ويُعرف كتاب *(Dalloz) lexique de politique* كلمة *politique* سياسة كالتالي :

١- في المعنى المطلق : من حكم المدينة بغية الوصول إلى ما يعتبر الغاية العليا للمجتمع

٢- في المعاني المتحدرة : - تحديد وسائل وبدء العمل بها لتحقيق بعض الاهداف المحددة

في مواضيع معينة (سياسية التوظيف، سياسة المداخيل ...)

- طريقة حكم (سياسة ليبرالية، سياسة استبدادية ...)
- منافسة من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها في المجتمعات.

ويعرض كتاب Lexique sociologie politique ، لـ Bertrand Badie و Jacques Gerstlé ، P.U.F. عند كلمة politique مايلي : كلمة تحيط بها سلسلة اشكالات ملاحظة من قبل ريمون آرون

أ- التفريق بين "سياسة-برنامج" و "سياسة ميدان" "بمعنى أول كلمة سياسة تعني البرنامج، طريقة العمل أو العمل بحد ذاته لشخص أو لمجموعة، الذي يتناول مسائل أو كامل مسائل المجموعة"

"السياسة ميدان هي التجمع حيث يتنافس افراد أو مجموعات يكون لكل أهدافه، مصالحه وفلسفته أحياناً "

ب-المواجهة بين "السياسة-ميدان" و"السياسة-المعرفة" "الكلمة ذاتها تعني في نفس الوقت الواقع والوعي الذي لدينا لهذا الواقع"

ج-"الاشكال الثالث والأهم ينتج عن كوننا نعني، بنفس الكلمة سياسة، من جهة قطاعاً خاصاً من الكل الاجتماعي ومن جهة ثانية الكل الاجتماعي بذاته من ناحية درس معينة"

ويعرض نفس الكتاب : "ان تحديات النطاق السياسي تختلف بلجوئها الى معايير مختلفة: طريقة التنظيم الجغرافي، الوظائف، طرق العمل السياسي..."

- تحديد بواسطة المعيار الأساسي للجوء الى العنف الشرعي. والتحديد هو لـ Max weber الذي يعتبر ان مجموعة ما تعتبر سياسية اذا وبقدر ما يكون تنفيذ النظام فيها مؤمن باستمرار داخل مساحة جغرافية معينة بتطبيق والتهديد بتطبيق القوة المادية من قبل الاشخاص الحاكمين.

- تحديد بواسطة معيار السلطة وهو لـ Robert Dahl : النظام السياسي هو كل (اي) مجموعة ثابتة لعلاقات انسانية (بشرية تتطوي لدرجة مهمة على علاقات سلطة، حكم...)

- تحديد بواسطة المعيار العملي لملاحقة الأهداف وهو لـ Talcott parsons : ان حدثاً (او عملاً) ما هو سياسي بقدر ما يتناول تنظيم او تجنيد موارد ضرورية لتحقيق أهداف جماعة مميزة.

- تحديد بواسطة معيار الاعتراف بالسلطة وهو لـ David Easton

من المفيد النظر إلى الحياة السياسية كمجموعة معقدة (عكس بسيطة لمراحل تتحوّل فيها عوامل هي inputs إلى نتائج outputs ندعوها سياسة، قرارات وإجراءات تنفيذية تتمتع بالسلطة.

ويعرض أيضاً نفس الكتاب وجهة النظر الماركسية :

يعتبر N poulantzas أن ما هو سياسي هو التكوين الأعلى القضائي-السياسي -Juridico politique للدولة. والسياسة تعني حسب رأيه الممارسات السياسية للطبقة lutte politique de classe فالعمل السياسي يتزامن مع ظهور جهاز مستقل للحكم، على علاقة مع مجموعة (فئة) متخصصة ومتميزة privilégiée تحتكر إدارة الدولة وتكون الممارسة السياسية ممارسة إدارة صراع الطبقات من أجل وضمن الدولة.

واضح إن الوعي السياسي لم يبلغ هذه الدقة في الشروحات منذ بدء التاريخ بل بعد مراحل عديدة من التطور. إن دراسة الفكر السياسي هي إذاً دراسة تطور هذا الفكر عبر العصور من مجتمع معروف وحضارة تركت آثاراً إلى مجتمع آخر معروف وحضارة أخرى دونت نتائجها ... إلى يومنا هذا

وإذا كان هناك تطورٌ وتجديّدٌ فهناك حتماً إفادة في الدراسة التاريخية. فدراسة الماضي تساعد على فهم الحاضر وفهم المستقبل بإدراك معطياته وإحتياجاته فكرياً، منطقيّاً، علمياً. وبالتالي هي تساعد في عملية تطوير وإصلاح وتغيير الحاضر.

وبتفصيل أكثر إن الغاية من تدريس علم السياسة هي إعداد الفرد السياسي الواعي لهويته الإجتماعية-السياسية ولدوره في المؤسسة السياسية، صغرى كانت (قرية، بلدية...) أو كبرى (دولة موحدة أو دولة متحدة-اتحادية) ولمثالية هذه المؤسسة ومثالية طرق عملها من حيث هدفها الأول وهو تنمية الإنسان في سبيل تحقيق خيره وسعادته.

والفكر السياسي لا ينحصر بممارسة السلطة أو ممارستها. وهو ملازم لها حتماً وبشكل وثيق، انما هو يطال الفرد ونظرته لهذه السلطة وعمله من أجلها وتفاعله معها. والتنظيم الإجتماعي يُظهر في غالبية المجتمعات التاريخية المعروفة تمييزاً بين حاكم ومحكوم... سيطرة فئة وخضوع فئة أخرى.

والفكر السياسي تناول دائماً طرق التعبير عن مصالح الفئات الاجتماعية ودور السلطة في تأمين هذه المصالح وطرق تأمينها.

والفكر السياسي متى ابتداءً؟

إن هناك فرقاً بين العمل السياسي والفكر السياسي. إن من يعمل سياسياً قد لا يكون سوى منفذٍ بسيط لأفكارٍ جاء بها سواه. إن في الفكر السياسي ملاحظة، عقلنة، برمجة تطوير. يلاحظ الباحثون أن السلطة السياسية موجودة في جميع التجمعات البشرية، حتى البدائية منها (قبائل أو غير...) انما تختلف هذه السلطة من جهة كونها قمعية أو لا قمعية.

يبرهن Jean-william Lapierre في كتابه vivre sans etat

collection esprit, seuil, paris 1977. 375p

إن التجديد الإجتماعي هو أساس القمع في السياسة. فيكون بالتالي الفكر السياسي قد تطور في التجمعات البشرية التي اعتمدت القمع. وبقيت التجمعات السياسية اللاقمعية دون تاريخ هام، أي بدائية وذلك لأنها لم تجدد أو لم تجدد كثيراً .

يتساءل الفيلسوف الألماني فريدريش نيتشه Nietzsche في مقطع من كتابه au-delà du bien et du mal – Jemeits von Gut und bose فيقول: "إذا كان صحيحاً أنه في كل الأزمان، منذ كان هناك أناس، كان هناك أيضاً تجمعات بشرية (... طوائف، قبائل، أمم، كنائس، دول) ودائماً عدد كبير من الناس طائعون لعددٍ صغير من الرؤساء، إذاً، بالتالي كانت الطاعة الشيء الأكثر ممارسة وإتقاناً نوعاً ومدةً بين الناس، نكون على حق بأن نستنتج أو نفترض إنه بالقاعدة (أساساً) كل واحدٍ منا يملك في ذاته الحاجة الطبيعية للطاعة، كنوع من الضمير الدقيق الذي يأمر: "تفعل هذا دون نقاش، وتنتهي عن ذلك دون نقاش، بإختصار أنه ستفعل"

إن ما افترضه نيتشه إفتراضاً، يشبعه الباحثون في علم السياسة والإجتماع وعلم النفس وعلم الأجناس وعلم الإنسان درساً وتحليلاً وأبحاثاً للوصول إلى حقيقة أساسية أي: ما الذي يجعل الإنسان سياسياً؟ ومتى ولماذا يفكر سياسياً؟

من الأعمال المهمة في هذا المجال في اللغة الفرنسية : Jean-William Lapierre - Essai sur le fondement du pouvoir politique . publication de la Faculté d'Aix-En-provence.1968

وقد ورد فيه في الصفحة ٢٢٢ : "إن التفحص الدقيق للمعلومات المحققة عن ظواهر الإجتماعية عند الحيوانات وخاصة عن سير التنظيم الإجتماعي الذاتي، أظهر لنا عدم وجود أي شكل، حتى في بداية تكوينه، للسلطة السياسية".

أَيكون إِذاً أساس الفعل السياسي حضارياً؟ أَي غير طبيعي غير تكويني أَي non biologique؟ أَي أنه يكون acquis et non inné مكتسب وليس بالولادة.

مفهوم علم السياسة

ليس علم السياسة مجرد بحث حول علاقات الأفراد أو علاقات الشعوب. إنه علم قائم بذاته. طبعاً هو لا يفسر الحياة السياسية بنفس أسلوب أو دقة علماء الفيزياء أو الكيمياء.

هل بإمكان علم السياسة أن يكون موضوعياً كلياً ١٠٠%؟ إن لكل باحث في علم السياسة مهما أراد أن يكون متجرباً موضوعياً، ثقافته وقيمه ومفهومه لمؤسسات السياسية لأهداف السياسة، لطرق عمل السياسة... وثقافة الإنسان تتطور وتتغير تتأثر... إن علم السياسة موجود في الوقت... في التاريخ... في الحضارات في الثقافات .

2+2 كانت تساوي ٤ منذ ١٠ آلاف سنة وهي تساوي ٤ اليوم وستساوي ٤ بعد مليون سنة .
انما كلمة ديموقراطية لم تكن تساوي ذاتها عبر التاريخ... ولن تكون تساوي بعد زمنٍ ما تساويه اليوم. انما علماء السياسة متفقون على أن تكون ابحاثهم تتمتع بأكبر قدر من الروح العلمية والتجرد عن العواطف والإعتبارات الخاصة الفردية هل على السياسة أن يدرس الفرق بين الحياة البدائية والحياة الحضارية؟ أن يدرس ما يمكنه أن يجمع أناساً مختلفين في مؤسسة واحدة؟ أو أن يدوس في عمليات الحكم من يحصل على الحقوق ومن يحصل على الواجبات... ومتى وكيف يتم ذلك؟ إن علم السياسة يدوس كل ذلك.

منهج البحث السياسي

قد يتعارض الخطاب السياسي مع الواقع السياسي. من أجل ذلك لابدّ من تحليل الإثنيين. إن أول من أخرج السياسة من المطلق ليخضعها للمراقبة والتحليل والمقارنة، كان أرسطو. انما هو لم يفصل تماماً بين الحدث السياسي والأخلاق، والمثال. لم يتم هذا الفصل إلا مع مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) الذي قال معبراً عن أسلوبه: "نقول هنا ما هو قائم وليس ما يجب أن يكون."

ومع ولادة علم السياسة كان لابد من أن يعتمد هذا العلم أساليب بحث خاصة به. من هذه الأساليب التي تدرس الحياة السياسية نرى:

- أسلوب الوظائفني - la methode fonctionnaliste : يقول أصحاب هذا الأسلوب أن هناك في كل مجتمع وظائف تؤمن تنظيمه واستمراريته، كما في الجسم الطبيعي. من المدافعين عن هذا الأسلوب (بعد الحرب العالمية الثانية) Radcliffe - brown ظهر هذا الأسلوب وكأنه يحافظ على الأوضاع القائمة فتمّ تجديده ليصبح الأسلوب الوظائفني الجديد Le néofonctionnalisme فاعتبر R.K. Merton أن وظيفة ما في المجتمع لا تكون موجودة إلا إذا كان هناك حاجة... والحاجات في المجتمع قد تكون محافظة وقد تكون ثورية. والوظائف في المجتمع قد تكون ظاهرة كما قد تكون مستترة.
- الأسلوب التنموي La méthode développementaliste : يدرس هذا الأسلوب المراحل التي من خلالها أو بواسطتها يتغيّر تنظيم سياسي ما من أجل أن يتطوّر ويتحدّث - أي عملية التنمية السياسية.
- ومن أساليب التي تدرس السلطة السياسية وتجسيدياتها نرى:
 - دراسة المراكز L'analyse positionnelle : تبحث هذه الدراسة عن المراكز الهامة العليا في مختلف المؤسسات من أجل تحديد مراكز السلطة - سلطة اتخاذ القرار، تحصر

هذه الدراسة السلطة بالمراكز الدستورية القانونية المعروفة... غير أنها تهمل المراكز الجانبية المستترة أو غير الدستورية، غير المؤسساتية.

○ دراسة الصيت أو الشهرة L'analyse réputationnelle : تعتمد هذه الدراسة على البحث عمّن هم معروف عنهم أنهم نافذون مؤثرون، يتمتعون بالسلطة. وضع هذه الطريقة F.Hunter وهي تركز على شخصية الخبراء الى درجة كبيرة. ينصرف فيها الباحثون الى المشاركة في حياة المجتمع المدروس بخبراء يفترض أنهم يعرفون هذا المجتمع جيداً، فيجدد هؤلاء الشخصيات التي تعتبر صاحبة سلطة.

○ الدراسة التقديرية L'analyse décisionnelle : إبتكر هذه الطريقة Robert Dahl، وهو يختار عدداً من القرارات الأساسية في المجتمع المعين ويدرس بتنظيم مراحل إتخاذ هذه القرارات ليحدد الأشخاص الفاعلين المشاركين وليحدد نسبة فاعليتهم ومشاركتهم. (نلاحظ أن النتائج هنا قد تختلف مع نتائج دراسة الصيت والشهرة)

○ دراسة العلاقة بين زبائن وأسياد L'analyse clientéliste : تدرس هذه الطريقة العلاقة الشخصية غي المبنية على القرابة والتي تغطي تبادل منافع بين شخصين: الزبون والسيد اللذان لا يتساويان في الثروات والإمكانيات.

انها إذاً علاقة :

- ١- شخصية (تحتم معرفة متبادلة)
- ٢- فيها تبادل منافع أو خدمات
- ٣- هي علاقة تبعية أي أن الزبون يتبع لأنه يحتاج أكثر
- ٤- علاقة عامودية... بسبب عدم التكافؤ. فالسيد يحتاج الزبون فقط في التأييد السياسي. (إنتخابات أو غير...) في البحث نسأل الزبون: هل عندك وساطة، مع من ؟

- نشأة علم السياسة وتطوره منذ القديم حتى اليوم

لقد قام بعد المفكرين اليونانيين كما غيرهم ببعض الدراسات للواقع السياسي أو للأنظمة السياسية انما لم يصل الأمر إلى تدريس السياسة كنشاط إنساني إلى في نهاية القرن التاسع عشر.

لم تتجح محاولات تدريس علم السياسة كمادة مستقلة في الجامعات الغربية كثيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كانت الولايات المتحدة السبّاقة في هذا المجال وحققت تقدماً كبيراً في القرن العشرين في فترة ما بين الحربين العالميتين.

إن تدريس علم الاجتماع هو الذي مهّد الطريق لتدريس علم السياسة. إن نمو الحياة السياسية الديمقراطية في القرن التاسع عشر في أوروبا وخاصة أثر الثورات التي حصلت وإثر إقرار مبدأ الإقتراع العام في فرنسا أولاً عام ١٨٤٨ وتقدم الحريّات العامة... كل ذلك ساهم في نمو علم السياسة. هذا النمو ظهر طبعاً في الأنظمة الأكثر ديموقراطية. أما الأنظمة الإستبدادية فهي تخشى الروح العلمية الناقدة والمحلّلة للناشطات السياسية التي هي غير خاضعة للدرس من وجهة نظر حكّامها.

وأيضاً إن تطوّر منهجيّة البحث السياسي التي أخذت الكثير من منهجيّات العلوم الإجتماعية. كذلك إستفاد علم السياسة من تطور العمل الإداري في المؤسسات السياسية وتطور عملية إختيار الموظفين الإداريين وعملية اعدادهم إعداداً علمياً. كل ذلك أدّى إلى تثبيت علم السياسة كعلم قائم بذاته جدير بالتدريس في الجامعات بشكل مستقل.

في فرنسا كانت أولى المحاولات الناجحة هي المدرسة الحرّة للعلوم السياسية في باريس عام ١٨٧٢. وكان الهدف من وراء ذلك إعداد كادرات إدارية وسياسية كفوءة. انما لم يصل هذا التدريس إلى المستوى الجامعي إلا مع نهاية الحرب العالمية الثانية ومن نشاطات علم السياسة في النصف الأول من القرن العشرين وخاصة في الولايات المتحدة كان الإهتمام بدراسة الرأي العام خاصة بعد الدراسات التي قام بها العالم الأميركي Walter Lippmann الذي كتب public opinion سنة ١٩٢٢ وكان يعتبر صاحب أول دراسة تحليلية جدية حول وسائل الإعلام في الولايات المتحدة وكثرت بعد ذلك الدراسات حول الأحزاب والرأي العام والانتخابات. وتفرّغ الكثير من الباحثين لدراسة الظواهر السياسية البحتة.

أمّا في فرنسا فقد تمّ تأميم المدرسة الحرّة للعلوم السياسية في باريس بعد الحرب العالمية الثانية وجُعِلت مؤسستين : المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية Fondation nationale des sciences politiques ومعهد الدراسات السياسية في باريس institut d'études politiques de Paris وتبع ذلك إنشاء معاهد لدراسة السياسة في مدنٍ فرنسيةٍ أخرى . وهكذا كان الحال في دول أوروبية عديدة أخرى. وما لبثت الدول العربية إن قامت بدورها بأبلاء علم السياسة الأهمية على مستوى التدريس والأبحاث وقد تأسست عام ١٩٨٥ "الجمعية العربية للعلوم السياسية".

اليوم لم نعد نتكلم عن علوم سياسية بصيغة الجميع انما عن "علم سياسة" قائم ومستقل من حيث الموضوعات ومن حيث منهجيات البحث.

في الماضي كنا نقول "علوم سياسية" بصيغة الجميع. كنا نقصد وندرس فيها الإقتصاد والمالية والقانون العام والتاريخ...

واليوم نقول "علم سياسة" بصيغة المفرد. إن ما ندرسه اليوم في علم السياسة لا مكان له في "العلوم السياسية" مثلاً "تفضيلات وإتجاهات الناخبين يوم الإقتراع أو قبله" أي من "العلوم السياسية" يدرسها؟

إن القانون العام يضع قواعد تنظيم عملية ممارسة حق الإقتراع فقط ولكنه غير قادر على فهم الميول أو العوامل التي أثرت في تصويت المقترعين. فقط "علم السياسة" يدرس هذه الميول والعوامل.

موضوع علم السياسة (مادته)

علم السياسة - علم الدولة

لا يمكن القول أن لا غنى عن الدولة للمجتمعات البشرية. انما في حال عدم قيام دولة فأية حياة تحياها المجتمعات ؟

قلنا في المقدمة أن الدولة تتميز بوجود حكام ومحكومين. وقلنا أيضاً أن المجتمعات البشرية التي لا تعرف السلطة السياسية القمعية هي مجتمعات دون تاريخ لأن لا تجديد فيها.

يحدد Pierre Clastres في كتاب La société contre L'Etat, les éditions de Minuit, collection critique 1978, p 186 أوضاع المجتمعات التي ليس فيها دولة ويعددها كالتالي:

- ١- "مجتمع دون دولة هو مجتمع لا يضم سوى عدد قليل من الأشخاص تربطهم روابط عائلية".
- ٢- "مجتمع دون دولة هو مجتمع بحبوحة حيث وقت الانتاج قليل وكل تجميع للخيرات غير ممكن لأن العدد القليل من الأشخاص الذين يؤلفون هذا المجتمع يكتفون بإشباع حاجاتهم الحيوية وليس لهم حاجات غيرها".
- ٣- "مجتمع دون دولة هو مجتمع يكون فيه الإستعمال الشرعي للعنف من حق كل شخص ذكر راشد، في حين أن إستعمال الكلام الشرعي يعود حصراً لشخص واحد أو لعدد قليل من الأشخاص".
- ٤- "مجتمع دون دولة هو مجتمع ممنوع فيه التجديد الإجتماعي تحت طائلة الإبعاد أي النفي (ما يوازي حكم الإعدام)".
- ٥- "مجتمع دون دولة هو مجتمع صغير مغلق".

لا دفاع إذاً لمجتمع دون دولة تجاه هجوم مجتمع له دولة. والمجتمع الذي فيه دولة هو مجتمع فيه تنظيم للسلطة ضمن مؤسسات سياسية إدارية وقضائية مستقلة عن الأشخاص الذين يقومون بنشاطاتها. وشروط وجود الدولة هي وجود أرض وجماعة وطنية وقبول بنظام حكم.

شرط الأرض - لا وجود لدولة دون أرض. ليست الأرض من العناصر المؤلفة لمؤسسة الدولة انما هي الشرط الذي يسمح بتنفيذ السلطة السياسية تنفيذاً فعلياً. أما المسألة الحدود الجغرافية للدولة فلم يبدأ تحديدها بشكل دقيق وواضح إلا في القرن السادس عشر (وذلك بفضل علم الحساب والجغرافيا والخرائط).

إن شرط الأرض هو شرط أساسي في وعي الجماعة الوطنية لذاتها بالتمييز عن جماعات وطنية مجاورة. وهو الذي يسمح بالإستقلال للسلطة السياسية إذ يجب أن تكون هذه السلطة في "بيتها" كي تكون سيّدة.

إن الأرض هي النطاق الطبيعي الذي تنفذ فيه تنظيمات السلطات ومهامها. (الإنتباه الى أن ملكية الأراضي الوطنية تعود أيضاً الى أفراد الجماعة الوطنية - ملكية خاصة إذاً - ثم ماذا تعني السلطة والسيادة إذا لم يكن هناك جماعة وطنية تطبّق عليها؟

شرط الجماعة الوطنية - إن الدولة تفترض وجود أشخاص طبيعيين تطبّق أنظمتها عليهم. ووجود الأشخاص الطبيعيين يسبق وجود الدولة الذي هو ليس شرطاً لوجودهم. إنما المهم هو طريقة حياة عدد من الأشخاص التي تجعل منهم جماعة مميزة عن جماعات أخرى. عدد من الأشخاص تجمعهم إرادة حياة مشتركة وحلم مستقبلي واحد وخاصة تصوّر مشترك لهدف إجتماعي عام. وهنا لعلم النفس ولعلم الاجتماع الدور الكبير في شرح الأمور، فالذكرات المشتركة والمعاناة الماضية المشتركة كما الثقافة واللغة والدين... كلها عوامل تساعد في تكوين تصوّر مشترك للمستقبل... إذا كانت واحدة مشتركة.

وكلما زاد وعي الجماعة السياسي بكونها جماعة وطنية لها أهداف مشتركة وإرادة حياة مشتركة ومصالح مشتركة كلما تمّت واكتملت عملية الفصل في الوعي والواقع بين السلطة والشخص الذي يمارسها، وتصبح السلطة في خدمة الجماعة الوطنية ومصالحها العامة.

شرط القبول بنظام حكم - من أجل ان تقوم دولة لا بد من وعي الجماعة الوطنية التي تعيش على أرض معروفةٍ لأهمية قيام حكم ولأهمية العلاقة بينها وبين هذا الحكم. لا بد من وعي الجماعة بأن الحكم منها ولها كي تكون الدولة دولتها (طبعاً لا نتكلم هنا عن الإحتلالات أو عن جماعة أقلية ضمن دولة تريد الانفصال بمرحلة معيّنة عنها) ان شرط القبول بنظام حكم للسلطة السياسية هو شرط أساسي لقيام الحكم ولقوته إذ لا مجال لقيام ضمن جماعة ترفض ذلك. فالحكم حكمها إمّا تصنعه هي وإمّا لا وجود له.

هناك حالات قيام حكم غير مقبول (إحتلال، قوّة عسكرية ديكتاتورية أقلية...) إنّما هذا لا يقلل أبداً من أهمية شرط القبول لأنه لا ديمومة ولا إستقرار داخلي لنظام غير مقبول ويبقى النظام غير المقبول نظاماً لغير الجماعة وليس نظاماً للجماعة.

وعندما يكون النظام مقبولاً فهذا يعني أنه يتطابق مع قيم وتطلعات الجماعة ويعبر عن مفهوم للحق والقانون عندها، لذلك فهي تقبل بأن ينشأ هذا النظام وتقبل بأن يستعمل العنف الشرعي من أجل تنفيذ مفهومها للحق والقانون. اما اذا تمّ استعمال العنف لتنفيذ مفاهيم للحق والقانون غريبة عن الجماعة فتنتفي صفة الشرعية عنه. فالشرعية ناتجة عن عنصر القبول وهذا العنصر هو ثقافي ببيكولوجي عاطفي جماعي. وهذه الصفة الأخيرة "جماعي" هي هامة جداً.

إنه من المهم أن لا نمزج بين نوع الدولة ونوع الحكومة أو الحكم. فمن الناحية السياسية هناك:

الدولة الليبرالية أو الحكم الليبرالي

والدولة الإشتراكية أو الحكم الإشتراكي

ومن الناحية القانونية هناك: الدولة الموحدة والدولة المركبة أو الإتحادية.

الدولة الموحدة - L'Etat unitaire والدولة الإتحادية أو الفدرالية -

أ- الدولة الموحدة هي الدولة التي ليس فيها سوى مركز واحد للقرار السياسي والحكومي، شخص معنوي واحد، أي هي الدولة، يملك السلطة السياسية في مجمل صلاحياتها ووظائفها. كل المواطنون يخضعون فقط لسيادة هذه الدولة وبطيوعون سلطتها، يعرفون نظاماً دستورياً واحداً ونفس القوانين تطبق عليهم جميعاً. من الطبيعي أن الدولة الموحدة بإمكانها أن تعتمد نظاماً إدارياً لا مركزياً بشأن المجموعات المحلية شرط أن لا يصل إستقلال هذه المجموعات الى درجة الانفصال أو الإنقطاع التام عن السلطة المركزية. لذلك فإن السلطة المركزية هي التي تضع القوانين والأنظمة التي ترعى حياة السلطات المحلية وتحفظ بحق الإشراف على هذه السلطات. (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، الدول السكندنافية، رومانيا، بولونيا، ودول أميركا اللاتينية ما عدا البرازيل وفنزويلا والمكسيك والأرجنتين، وغالبية الدول الإفريقية وكل الدول العربية).

ب- الدولة الإتحادية أو الفدرالية -

لا بدّ من ملاحظة أولية وهي أن الكونفدرالية ليست دولة. إنها تجمع دول سيّدة. في الكونفدرالية تتجمع بعض الدول التي لها مصلحة في ذلك من أجل التنازل عن عدد من الصلاحيات في شؤون علاقاتها الخارجية الى سلطات تنشئها فيما بينها لهذه الغاية. تجمع دول إذاً تحتفظ فيه كل دولة بسيادتها واستقلالها، ولا تؤلف الكونفدرالية دولة (لا مستقلة ولا ذات شخصية معنوية في القانون الدولي العام) وهي تعتبر تنظيمياً مرحلياً سريع التأثير بأحوال وتطورات العلاقات بين الدول الأعضاء، فإما تسوء هذه العلاقات او تنتفي أهمية موضوع الإتفاق فينحلّ الإتحاد الكونفدرالي وإما تنشط هذه العلاقات وتزداد المواضيع التي تحظى بإرادة التوحيد فتخرج دول

الأعضاء من الكونفدرالية إلى الفدرالية. ويبقى أن نقول أن ممثلي الدولة العضو في الإتحاد الكونفدرالي لا يمثلون الأمة في الدولة العضو بل الحكومة.

أما الدولة الإتحادية أو الفدرالية فما هي؟

قلنا أنه في مجموعة بشرية هناك وعي لشخصية مميزة زائد علاقات ثابتة بين أفراد المجموعة زائد أهداف واحدة... فتنشأ بدولة. أما إذا كان هناك أمور يتطلب حلها علاقة مع ما وراء حدود المجموعة البشرية... والإمكانيات تسمح بذلك. حتى وقت قريب كان الماضي هو الذي يدعو إلى التقارب. اليوم المستقبل هو الذي يدعو إلى التقارب. إن أكثرية أهم دول العالم هي اليوم دول فدرالية: U.S.A، سويسرا، روسيا (ex إتحاد سوفياتي) كندا، أستراليا، إتحاد جنوب إفريقيا، الهند، البرازيل، رومانيا، المانيا.

إن الإتحاد الفدرالي يشكل دولة ويتمتع بالشخصية القانونية في القانون الدولي العام كالدولة الموحدة تماماً. وهو يضم عدة دول موحدة أو فدرالية بدورها. إنه يفترض أن تتنازل الدول الأعضاء فيه عن صلاحياتها في مواضيع معينة إلى السلطات الإتحادية وتحتفظ بالسيادة المطلقة في المواضيع التي لم يتم التنازل بشأنها لصالح السلطات الإتحادية.

هناك شرطان أساسيان لقيام إتحاد فدرالي:

الشرط الأول هو: المشاركة. لا وجود للفدرالية إذا لم تكن الدول الأعضاء في الإتحاد تشارك في تشكيل المؤسسات الإتحادية وإذا لم تكن تشارك في عملية التقرير داخل هذه المؤسسات. أما صلاحيات المؤسسات فتتسع أو تنحصر بقدر ما يتم الإتفاق بهذا الشأن بين الدول الأعضاء في الإتحاد.

الشرط الثاني هو: الإستقلال الداخلي في الأمور التي ليست من صلاحيات الإتحاد. فالدول الأعضاء تحتفظ بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة لممارسة الصلاحيات التي تبقى خاصة بها.

• مقارنة بين الدولة العضو في الإتحاد الفدرالي والمجموعة المحلية في الدولة الموحدة. إن الدولة العضو fédéré في الفدرالية تتمتع ببعض الإستقلال تجاه الإتحاد L'Etat fédéral. والمجموعة اللامركزية في الدولة الموحدة تتمتع ببعض الإستقلال تجاه السلطة المركزية في الدولة الموحدة. وهنا يتوقف الشبه بينما الإختلافات فكثيرة.

١- الدولة العضو E.fédéré لها في مجالس الدولة الإتحادية E.fédéral عدد من الممثلين الخاصين وهو عادة يساوي عدد الممثلين الخاصين العائدين لكل من بقية الدول الأعضاء. مثلاً في U.S.A ولاية Nevada مع أقل من ٢٠٠٠٠٠٠ مواطن لها شيخين في مجلس الشيوخ الأميركي ونيويورك مع أكثر من ١٥ مليون مواطن لها أيضاً شيخين في مجلس الشيوخ.

بينما في الدولة الموحدة وإن كان هناك مجلس شيوخ فهذا لا يعني أن كل مجموعة لا مركزية لها عدد معين من الشيوخ انما يشترك مواطنوها في إنتخاب الشيوخ فقط.

٢- إن إستقلال الدولة العضو وحدود هذا الإستقلال معينان في الدستور الإتحادي ونتاجان عنه ومضمونان من قبل القضاء الدستوري (القاضي الدستوري) بينما وإن كان من الممكن أن ينتج إستقلال المجموعة اللامركزية في الدولة الموحدة عن الدستور فحدود هذا الإستقلال تعينها القوانين العادية ويضمنها القاضي الإداري والقضاء الإداري.

٣- إن إستقلال الدولة العضو هو إستقلال تشريعي إداري وقضائي لأن الدولة العضو بإمكانها أن تسن قوانينها الخاصة التي تطبقها محاكمها الخاصة.

بينما في المجموعة اللامركزية فالإستقلال لا يشمل إطلاقاً التشريع وان شمل القضاء فذلك يكون في مجال ضيق جداً جداً.

٤- تتمتع الدولة العضو بحرية واسعة في عملية تنظيم ادارتها الداخلية بينما الخطوط الأساسية للتنظيم الداخلي للمجموعة اللامركزية في الدولة الموحدة يضعها القانون الصادر عن السلطة التشريعية المركزية لهذه الدولة.

٥- تخرج الدولة العضو عن رقابة ممثلي الدولة الإتحادية عند ممارسة وتنفيذ الصلاحيات الخاصة بها. بينما المجموعة اللامركزية في الدولة الموحدة تخضع في تسيير شؤونها الخاصة ليس فقط لرقابة على قانونية اعمالها بل أيضاً لرقابة على مناسبتها leur opportunité

٦- الدول الأعضاء في الإتحاد تشارك في تكوين إرادة الدولة الإتحادية المركزية بينما المجموعات اللامركزية في الدول الموحدة لا تشارك في تكوين إرادة الدولة المركزية.

وأخيراً بعد هذه المقارنة، نقول أن الفدرالية هي حلّ للدولة التي تحتوي على أكثر من أمة. وهي تميّز بين الدولة التي هي مفهوم سياسي إداري والأمة التي هي مفهوم حضاري ثقافي. الفدرالية هي طريقة حكم، طريقة تنظيم الحكم الداخلي للدولة من أجل إعطاء أكبر قدر ممكن من الحريات لمكونات الدولة الإجتماعية، ولتلافي تمزق المجتمع.

تتمتع الدول الأعضاء في العديد من الدول الإتحادية بتمثيل متساو في مجالس الشيوخ (ألمانيا، U.S.A، كندا، والإتحاد السوفياتي سابقاً) والحال تختلف في الإتحاد الهندي حيث تتمثل كل دولة عضو بشكل يتجانس مع نسبة عدد سكانها. وفي هذا الإتحاد الهندي بإمكان الحكومة المركزية الإتحادية إعطاء توجيهات للحكومات المحلية. كذلك في الدول الإتحادية في أميركا اللاتينية تتمتع الدولة المركزية للإتحاد بسلطات واسعة تجاه الدول الأعضاء ففي فنزويلا السلطة المركزية هي التي تعين السلطات التنفيذية المحلية (الحكومات). وفي البرازيل والمكسيك والأرجنتين بإمكانها أي السلطة الإتحادية المركزية، أن تحل محل الأجهزة المحلية.

علم السياسة - علم السلطة

ما هي السلطة؟ هي تظهر بعلاقة الأمر والطاعة، وكما يقول Max Weber فإن علاقة السلطة تظهر عندما يقوم شخص ما بناءً على إرادة شخص آخر، بعمل ما كان ليقوم به من تلقاء نفسه.

ما الذي يميّز السلطة السياسية عن السلطات الأخرى؟

إن لكل السلطات غير السياسية قاسم مشترك وهو أن الذين يطيعون فيها لم يختاروا من يمارسها ولن يختاروا خليفته...

فالأولاد لم يختاروا أهلهم ولا المؤمنون إختاروا رجال الدين ولا الموظفون اختاروا رب العمل. أما السلطة السياسية فبالعكس... هي تتركز على إختيار المحكومين. في الأنظمة الديمقراطية يختار المحكومون الحكام ويعرفون أنه بإمكانهم إختيار غيرهم عند الإستحقاق التالي.(أما في الأنظمة غير الديمقراطية فهناك سيطرة وليس سلطة...)

كي تكون السلطة سياسية لا بدّ أن ينظر المحكومون إليها بقناعة على أنها نابعة من إرادة الشعب حتى ولو كانوا هم في المعارضة ولا بد من أن يكونوا على قناعة أنه بإمكانهم يوماً ما تغييرها إذا أصبحوا أكثرية. يكون إذاً سياسياً كل ما يهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قريب أو من بعيد، مركزياً أو هامشياً، عملية إنتقال السلطة عندما تكون السلطة ناتجة عن إرادة المحكومين. وكل ما لا علاقة له بالسلطة السياسية... ليس سياسياً... بل هو إجتماعي أو...

إذا كان الحاكم أكبر أو أقوى من المحكوم فهذا يعني أنه يشغل منصباً أهم أو هو في وضع يسمع له بتوقع طاعة المحكوم. ولا يكفي أن يرغب في هذه الطاعة حتى يطيعه المحكوم. إنه في حاجة إلى إمكانية التحكم ولو مؤقتاً بإرادة المحكوم. وهذه الإمكانية قد تأتي عن طريق ظروف مختلفة:

- قد يكون الحاكم في وضع من التفوق لا يترك للمحكوم معه إلا خيار الطاعة أو الخسارة (الموت). هذا النوع من السلطة يمارس على الشعوب المغلوبة المهزومة، على الأسرى، على العبيد وعلى أفراد العائلة التي يسيطر عليها شخص مستبد.
- قد يلاقي الحاكم طاعة من قبل المحكوم لأن إرادة هذا الأخير تتطابق مع إرادته، لا يحاول المحكوم هنا الخروج عن الطاعة ليس لأنه مقتنع فكرياً بقبول قرار الحاكم بل لأنه يمنحه ثقة تامة كإرادة عامة وحرّة أي أنه يقبل مسبقاً كل قرارات الحاكم كأنها صادرة عن إرادته هو.
- قد يمارس الحاكم السلطة ويصدر الأوامر إلى المحكوم الذي يطيع، لأن المحكوم يعرف أن تقسيم العمل ضروري لتأمين بعض الخدمات أو الأمور الأساسية وأنه من دون انضباط لا مجال للنجاح في ذلك، مثلاً في فريق رياضي أو في الجيش... البعض يعطي التوجيهات والأوامر والبعض الآخر يطيع. الطاعة هنا ناتجة عن وعي ومحددة في موضوع النشاط فقط.

لنرى هذه الظروف الثلاثة في توسيع أكبر:

- في علاقة سلطة مبنية على القدرة (كما في الظروف الأولى) نجد الحاكم والمحكوم في وضع يستطيع فيه الحاكم فرض إرادته على المحكوم من دون أن يطلب من هذا الأخير الموافقة على الطاعة. هذا يتفوق الحاكم بالقدرة المادية على المحكوم الذي لا يجد أمامه إلا أن يكون جباناً أو بطلاً أرعن مسيرة الشهادة. نجد هذا النوع في علاقة المنتصر

والمهزوم في حزبٍ أو منازلة، وأيضاً في علاقات عائلية يسيطر فيها الشخص المذكور على زوجته وأولاده بفضل قوته الجسدية. ولكن هذه الأمثلة نادرة الوجود إذ أن هناك دائماً تفاوت عددي بين الحاكم والمحكوم. عملياً يكون الحاكم فرداً واحداً والمحكوم أفراداً عديدين... إذاً لا يمكن أن يكون الحاكم (المفرد) أقوى مادياً وجسدياً من المحكوم (الجمع). ماذا لو تضامن المحكوم (الجمع)؟ إنه يصبح حتماً أقوى من الحاكم. ماذا يفعل الحاكم تجاه هذا الإحتمال؟ من الضروري ويكفي الحاكم هنا أن يمنع المحكوم من كل إمكانية إتحاد وتضامن، أي أن يبقى المحكوم في حالة بعثرة، تشتت، إنقسام. هكذا يبقى الحاكم أقوى من كل محكوم (بمفرده). الا نجد مئات الملايين من البشر لا تشكل مجموعات متضامنة وهي محكومة من قبل حاكم (وإن كان هذا الحاكم أكثر من شخص واحد فهو يبقى مجموعة قليلة من الأشخاص) يبقى أقوى من أي معارض فرد.

- بشكل عام يقسم الحاكم إلى قسمين: الحاكم الكبير والحاكم الصغير.

الحاكم الكبير هو صاحب السلطة الفعلي وهو عادةً شخص واحد. والحاكم الصغير هو جهاز السلطة ومن الممكن أن يضم هذا الجهاز مئات الآلاف من الأشخاص.

طبعاً إذا تضامن الحاكم الصغير ضد الحاكم الكبير فإن هذا خاسر حتماً. ونلاحظ هنا أن الحاكم الكبير لا يمكنه بعثرة وتشتيت الحاكم الصغير كما يفعل مع المحكوم، لأنه إذا تمت بعثرة الحاكم الصغير فإن أي فرد من "المحكوم" يصبح بإمكانه أن يسيطر على أي فرد من الحاكم الصغير. وهكذا تزول تلقائياً قدرة الحاكم الكبير. هذا الحاكم الكبير يضطر إذاً والحالة هذه إلى توحيد الحاكم الصغير لدرجة يستطيع فيها السيطرة على المحكوم، انما لدرجة معينة لا تسمح له بالتغلب عليه (أي على الحاكم الكبير).

كيف يقوم الحاكم الكبير بذلك؟ انه يخلق إتحادات وتضامانات عديدة ضمن الحاكم الصغير بشكل لا يستطيع أي تضامن أو إتحاد أن يتغلب على التضامانات أو الإتحادات الأخرى، وهذا الوضع خطر إذ أنه في حال التوازن التام بين

هذه الإتحادات أو التضامانات يصبح نفوذ الحاكم الكبير مشلولاً. عليه إذاً أن يميّز دائماً ودورياً إتحاداً أو تضامناً ضد آخر على نحو يقضي على الثقة المحتملة بين الإتحادات والتضامانات ويصبح كل إتحادٍ أو تضامن يعرف أنه لن يحصل على أي إمتياز إلا بفضل القرار الحرّ الوحيد للحاكم الكبير. وإن هذا القرار الحرّ الوحيد قد يتجه نحو إتحاد أو تضامن آخر. وبكلمة أخرى فإن كل جزء من جهاز السلطة (الحاكم الصغير) يملك قدرة كافية للسيطرة على المحكوم دون أن يستطيع الإعتماد على دعم أي جزء آخر ضمن الجهاز. خاضعة للقرار الحرّ للحاكم الكبير الذي يحظى بدعمها لأنها لن تكون مهددة كلها بنفس الوقت. وهكذا يكون الجو العام ضمن الحاكم الصغير جو حذر وشكوك وعدم ثقة وشكاوى بشكل يجد فيه كل فرد ضمن الجهاز نفسه وحيداً بينما يكون الجهاز بأكمله يشكل قوة كافية بيد الحاكم الكبير للإبقاء على تشتيت المحكوم والسيطرة عليه.

في علاقة سلطة مبنية على طاعة ناتجة عن تطابق الارادات، إرادة الحاكم وإرادة المحكوم : في هذه العلاقة نجد منطق الواجهة Le prestige . الواجهة هي صفة يطبقها المحكوم على الحاكم بقدر ما يحقق هذا الأخير قيمة هي كذلك بنظر المحكوم. إن الخطابة والجمال والمعرفة والثروة... هي مصادر وجاهة بقدر ما هناك محكومون يتأثرون بها ويعتبرونها هكذا ويرون أن غيرهم (أي الحكّام) يتمتعون بها عن إستحقاق ودون حسدٍ من قبلهم (المحكومين).

لنلاحظ أنه كلما إزداد عدد المناصب بالنسبة إلى عدد المرشحين إزدادت فرص الوصول بالنسبة إلى كل مرشح وإزدادت أيضاً بالمقابل درجة مرارة العزيمة في حال الفشل. وبالعكس كلّما أصبح منصب ما قليل العدد و... نادراً كلما قلت فرص الوصول إليه وقلّ عدد

المرشّحين... ممّا يؤدّي إلى زوال الحسد من قبل غير الواصلين وإزدياد الإعتراف بتفوّق الذين وصلوا.

ويحلّ مكان الحسد الإعجاب لأنّ الذي لم يصل يمجدّ الذي وصل إنطلاقاً من تمجيده لنفسه لأنهما يلاحقان نفس الهدف. الخطر هنا هو في أن المحكوم يميل إلى طاعة الحاكم في كل المواضيع وليس فقط في موضوع تفوّقه الذي أوصله إلى السلطة. إذاً هو يعترف له بالتفوّق في كل المواضيع ويمنحه الوجاهة ولا يعتبر نفسه متخلياً عن ارادته بل يراها متطابقة مع إرادة الحاكم.

هذا النظام يتسع لوجهات عديدة شرط أن لا تتناقض مع وجاهة الحاكم ويتسع لسلطات عديدة شرط أن لا تتناقض مع سلطة الحاكم (مثل سلطة رجال الدين وسلطة الإشراف وسلطة رجال العلم والإختصاص... ووجاهة الحاكم الصغير وأي جزء من جهاز السلطة التنفيذي) مثلاً: شارلمان والكنيسة.

وأخيراً في علاقة السلطة المبنية على الإدارة الكفوءة. نجد هنا إجماعاً بين الحاكم والمحكوم انما من طبيعة مختلفة. فالمحكوم يمنح ارادته للحاكم ليس عن إعجاب بل عن قناعة عقلانية ونعطي هنا مثلاً واحداً يوضح الفرق بين أشكال السلطة الثلاثة (القوة، الطاعة، القناعة): إن الإدارة التي تنظم السير في المدينة بإمكانها توقع تجاوب السائقين مع وضع إشارات المرور الضوئية أحمر أصفر أخضر وذلك لأسباب الثلاثة التالية:

- ١- البعض سيخاف من العقوبات (ضبط)
- ٢- البعض سيطيع لأنه معجب بالإدارة وينفذ تلقائياً كل ما تفرضه.
- ٣- والبعض الآخر سينفذ لأنه يرى أنه من المنطقي أن يرضخ لأن السير في المدينة إذا حصل دون تنظيم وانضباط سيكون مستحيلاً.

في هذه السلطة المبنية على الإدارة الكفوءة نجد الإدارة خاضعة لشروط بسيطة وواضحة. *
انها أولاً محددة بمهام معيّنة، خارج هذه المهام هي لا تتمتع بأي تفوق سلطوي. وتجد نفسها
محكومة وليس حاكمة في ملاحقة مهام أخرى للمجموعة. * هي ثانياً محدودة في الوقت...
لأنها معيّنة وبالتالي يزول منح الإرادة من المحكوم لإدارة الحاكم.

نلاحظ هنا أنه في المجتمعات الصغيرة تكون الأهداف واضحة جداً وطرق الوصول إليها أيضاً
كارادة عائلة أو أفراد نادٍ ببناء منزل أو مبنى انما كلما كبر المجتمع كلما تعقدت الأمور:
كهدف تأمين الأمن لمجتمع سياسي (كالدولة في المفهوم الحديث) هذا الهدف هو دائم وليس
محدوداً وطرق الوصول إلى تحقيقه متعددة وتتطلب اختصاصات ونشاطات عديدة وإجتهادات
ودراسات ونظريات... إذاً يظهر هنا دور الكفاءة التي على أساس نجاحها أو فشلها سيمنح
المحكوم ثقته لإدارة الحاكم. إذاً تحديد الوقت هنا ضروري وهو يحصل إعتباطياً أو لنقل إرادياً
دون اية قاعدة مطلقة (مثلاً : ٤ سنوات في U.S.A ، ٥ سنوات في فرنسا - كانت ٧-٦ في
لبنان...) بعد إنتهاء الوقت يعود الحاكم محكوماً والمحكوم يختار حاكماً جديداً وقد يعيد الحاكم
السابق ويعيده ويعيده انما لا يعني هذا أن النظام أصبح كالشكل الأول أي مبنياً على القوة. *
وثالثاً يمكن الرجوع عنها وذلك في حالتين: الأولى: إذا إعتبر المحكوم أن الهدف الملاحقة لا
يستحق الملاحقة وفي هذا الإعتبار يكون المحكوم سيد نفسه ولا يعود من مبرر كي يمنح ارادته
وثقته إلى الحاكم. والثانية: إذا لم يجسد الحاكم الآمال الموضوعة به وبذلك يفقد سلطة الإدارة
ويتحتم تغييره. انما تبقى الصعوبات محتملة وعديدة كأن ينقسم المحكوم إلى فريقين: فريق يشك
بكفاءة الحاكم وفريق يمنحه ثقته. أو أن ينقسم المحكوم إلى عدة أقسام لكل أهدافه المميزة.

على كل حال لا بدّ من منح ثقته من أكبر عدد ممكن ولو وقت معيّن وإلا عدنا إلى الشكلين
السابقين أي القوة والطاعة.

إن الوسيلة المميّزة لسلطة القدرة هي القوة. والمقصود هنا إستعمال أو التهديد بإستعمال العنف المادي أو المعنوي. وكثيراً ما يعطي التهديد النتائج المرجوة دون الوصول إلى الإستعمال. من جهة يبقى من الصعب إستعمال العنف ضد كل شخص من الأشخاص المحكومين لأنهم كثر. الأمر إذاً صعب تقنياً. ومن جهة ثانية فالتهديد بإستعمال العنف يفعل فعله ويجعل الكثيرين يرضخون. بما أن "القادر" يريد القضاء على إرادة الآخر الحرة، يلزمه ويكفيه أن يحصل على ذلك بالتهديد فتكون القوة قد فعلت فعلها دون أن تستعمل. لذلك فإن إستعمال القوة له هدف مزدوج، فهو من جهة يقضي على المعارضين ومن جهة ثانية يظهر كقدوة أو مثل لكل الباقين. على كل حال لا تتعامل كل الشعوب وكل المجتمعات بنفس الطريقة مع القوة. وقدرة تحمّل ضغط القوة تختلف من شعب إلى آخر ومن مجتمع إلى الآخر، ولكل شعب طريقه في التعذيب وإستعمال القوة بأشكال وقساوة مختلفة. إن حساسية شعب ما تجاه القوة وإمكانية تحمّله لها تخف مع تطور نضوجه ونموّه ومستوى حياته... في المجتمعات المختلفة تكون القدرة على تحمّل العذاب أقوى منها في المجتمعات المتطورة.

القادر قد يلجأ أيضاً، إلى جانب القوة، إلى إستعمال الحيلة والخداع انما هذا يتطلب نسبة أعلى من الذكاء والمجهود الفكري كما قد يلجأ أيضاً إلى *chantage* وأيضاً إلى الضغوطات.

أما بالنسبة إلى الشكل الثاني من أشكال السلطة والمبني على الطاعة فإن الوسيلة الأساسية هي الهالة أو الهيبة أو الصورة المعنوية *Le charisme*. هذه الهالة الناتجة عن إعجاب المرؤوس بالرئيس أو المحكوم بالحاكم. والهالة قد تسبق الوصول إلى السلطة وتساعد على تحقيقه أو تحققه وقد تأتي بعد الوصول إلى السلطة.

والشكل الثالث للسلطة المبني على الإدارة الكفوءة فوسيلته هي طبعاً الكفاءة العلمية، فالحاكم هنا لا يصل إلا لأنه أقنع المحكوم بأنه الأكثر كفاءة.

السياسة من حيث الجوهر لا تساوي السلطة. إذ قد نجد سياسة سلطة دون سياسة هذا طبعاً إذا اعتمدنا تحديداً حصرياً ضيقاً للكلمتين.

أما إذا حددنا السياسة، كما فعل روبير دال في كتابه ١٩٧٠ Modern political analysis بأنها فكرة وواقع "النفوذ" أو "التأثير" وأعطى شرحاً للنفوذ أو التأثير على انهما: "علاقة بين عدة فرقاء يجعل فيها احدهم الباقي يتصرفون على نحو ما كانوا ليعتمدوه لو لم تكن هذه العلاقة".

وكما كتب Bertrand de Jouvenel سنة ١٩٥٥ في كتاب : De la souveraineté "يوصف بالسياسة كل عمل يمارس على إرادة الغير للحصول منه على المساعدة من أجل غاية معينة".

وكما قال Maurice Duverger سنة ١٩٧٥ في كتابة sociologie de la politique أن هناك تطابقاً بين فكرة الحاكم وفكرة السياسة. فكل مجتمع بشري له حكام هو مجتمع سياسي: العائلة كما المصنع كما الدولة... ويكون برأيه الفرق بين الدولة وباقي المجتمعات الأصغر فرقاً في الدرجة وليس في الطبيعة. فالدولة تتميز بتنظيم وعقوبات ذات مستوى أكثر تطوراً وبقوة مادية أكبر.

فإننا نرى أن الآراء لا تتفق على التحديدات الواسعة للسياسة، إن Jean-William Lapierre و Francois Bourricaud و Jean Meynaud و Raymond Aron يقصدون "بسياسة" نوعاً معيناً من السلطة، فنشاط الوزير ورئيس البلدية ومدير معمل صناعي ورئيس نادي رياضي ومؤسس بدعة دينية... ليس نشاطاً متشابهاً. السياسة بالنسبة لهم هي النوع من السلطة التي تمارس ضمن المجتمعات الشاملة أو المركبة. كل مجتمع مهما كان حجمه صغيراً يواجه مشكل سياسية ولكن دون أن يجعل منه ذلك مجموعة سياسية مستقلة. هذه المجتمعات الصغيرة ترتبط فيما بينها ضمن مجتمعات أكبر وأشمل. و فقط على مستوى هذه المجتمعات الأكبر

والأشمل يمكن التحدث عن سلطة سياسية. فكل تنظيم سياسي يقول Francois Bourricaud يفترض العديد من التجمعات الخاضعة لنظام مشترك.

ويقول Jean-William Lapierre أنه "مع أو بدون دولة، تكون السلطة السياسية الهدف الذي تدور حوله الصراعات الإجتماعية لأنه يسمع للذي يصل إليه، وذلك من خلال شبكة علاقات الأوامر والخضوع، بتنسيق عمل مختلف الأنظمة الإجتماعية وبالذفاع عن وجود المجتمع الكبير أو الشامل عندما يكون هذا الوجود مهدداً من الغير."

وقد لا ينطبق حجم المجتمع الكبير أو الشامل على حجم الدولة (موريس دوفرليه يقول العكس) إن وحدة الحضارة والثقافة تلعب دورها هنا.

السلطة السياسية وباقي أشكال السلطة.

إن علوماً كثيرة غير علم السياسة تظهر أشكالاً من السلطة في المجتمعات البشرية، مثل الـ anthropologie والـ ethnologie وتاريخ الحضارات والمجتمعات. وكذلك ملاحظة الواقع في المجتمعات اليوم.

إن سلطة الأهل تجاه الأولاد هي سلطة لا يمكن نكرانها. وهي سلطة ناتجة عن الإنجاب والتربية وهي ملازمة للإنسان.

كذلك سلطة رجال الدين الذين يفسرون تعاليم الدين ويوجهون تصرفات الإنسان في هذا الشأن وخاصة في مواضيع الأخلاق والموت (والحياة بعد الموت). وأيضاً سلطة أرباب العمل وهي ناتجة عن ملكية الرأسمال أو وسائل الإنتاج أو المعرفة المتخصصة.

هذه السلطات الثلاث التي ذكرنا هي على علاقة مع السلطة السياسية انما ليست هي السلطة السياسية وإن حدث وتشابكت كثيراً.

إن سلطة الأهل كثيراً ما كانت طريقاً لإنتقال السلطة السياسية لنتذكر الملكية الوراثية (ثم لننظر في مجتمعاتنا الحاضرة حيث : ابن الزعيم زعيم وأحياناً ليس لسبب سوى رابط البنوة). وهنا نجد أن التشابك بين السلطتين يبقى أكبر مما يترأى للوهلة الأولى. وقبول السلطة على هذا الشكل ليس فقط من أعلى إلا أسفل بل هو أيضاً من تحت إلى فوق: إذ كم نرى الشعب يعبر للملك ولابن الملك، للزعيم ولابن الزعيم عن عواطف مميّزة قريبة من عواطف البنوة والقربة والإحترام للأخ الأكبر أو القريب الأكبر.

ألم يكن ستالين "أب الشعوب"؟ ألا نرى الكثير من الحكام اليوم ينظّمون حفل استقبالهم مع المقدمة التالية: فتاة صغيرة تحمل باقة زهر وتقبّل الحاكم الذي يحملها بين ذراعيه كأب؟ وقد كان التلامذة الالمان أيام هتلر يردّدون الصلاة العلمانية التالية: "Mein Fuhrer" أعرفك جيداً وأحبك مثل أبي وأمي. سأسمعك دائماً مثل أبي وأمي. عندما سأصبح كبيراً سأساعدك مثل أبي وأمي وسأكون لك مصدر فرح كما لأبي وأمي".

وقبل ذلك سنة ١٨٠٢ جاء في المادة الثالثة من قرار مجلس الشيوخ الفرنسي الذي أعلن نابليون حاكماً لمدى الحياة: "إن مجلس الشيوخ سيحمل للحاكم التعبير عن ثقة وحب وإعجاب الشعب الفرنسي". وكم نرى اليوم خلال الحملات الإنتخابية، خاصة في الدول الديمقراطية، صوراً تمثل المرشح يأخذ بيد طفل أو ولد.

وفي ما يتعلّق بالتشابك بين السلطة الدينية والسلطة السياسية... فالأمثلة كثيرة أيضاً. ولا يجب الإعتقاد بتسرّع بأن رجال الدين هم وحدهم كانوا يحاولون ضم السلطة السياسية إلى سلطتهم بل إن العكس ما كان غالباً هو الصحيح وسترون الأمثلة الكثيرة على ذلك خلال دراسة مادة تطوّر

الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. والسبب يعود إلى خشية رجال السياسة من أن تضعف طاعة المحكومين. وكلنا يعرف التأثير النفسي للسلطة الدينية (أمثلة عن حمورابي والفرعون و...) وفي بريطانيا منذ القرن السادس عشر حيث انفصل هنري الثامن عن الكاثوليكية وأنشأ الكنيسة الوطنية Anglicante. والعكس طبعاً موجود والمثال على ذلك في العصر الحديث إيران منذ ١٩٨٠ (عند المسيحيين في القرون الوسطى... غريغوار السابع ونظرية السيفين) والأخلاق والأفكار الدينية لا تكتفي بأن ترشد الأفكار السياسية بل تريد أن تحل محلها.

وفي ما يتعلق بالسلطة الإقتصادية فأمثلة التشابك تفيد أيضاً وهي أكثر تعقيداً. وقد استفاضت النظرية الماركسية في تصوير السلطة السياسية كنتيجة للسلطة الإقتصادية وتوسّعت في درس العلاقة...

لننظر اليوم الى الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها السياسي خاصة في الدول النامية. للسلطة الإقتصادية تأثير كبير على السلطة السياسية انما هي قد تتحمّل أحياناً كثيرة قرارات للسلطة السياسية ليست لصالحها.

وأخيراً سلطة المعرفة : إن التطور في المؤسسات الذي شهدته التجمعات البشرية جعل معرفة السلطة تنتج سلطة المعرفة Le pouvoir du savoir. إن سلطة المعرفة تأتي من التربية والدراسة. التربية بمعنى الحصول على المعرفة التقنية والعلمية النظرية والتطبيقية وفي نفس الوقت تكوين الشخصية من جميع النواحي. والدراسة بمعنى تطوير المهام والوظائف الإقتصادية والسياسية. فالى جانب الأب والأب الروحي والزعيم هناك شخصية المعلم... الذي يملك المعرفة... معرفة التنشئة. إن سلطة المعرفة هي وراء (أو قبل) السلطة السياسية اليوم. لذلك نفهم أهمية الدراسات العلمية في السياسة للتعقق في فهم دور العائلة والدين والمدرسة في تكوين الخيارات السياسية، وخاصة للزعماء والحكام، في البلدان المتطورة لم يعد بإمكان طالب

الوصول إلا السلطة السياسية إهمال الإستعانة بسلطة المعرفة (العامل الوراثي لم يعد يكفي، العامل الديني لم يعد يكفي والعامل الإقتصادي وحده لم يعد يكفي). على الساعي إلا السلطة السياسية أن يقنع الناخبين الواعيين المتعلمين... المثقفين... ولا سبيل إلى ذلك إلا باللجوء إلا العلم والمعرفة.

والسلطة السياسية تحتاج لأدوات في خلقها للنظام ومن أهم هذه الأدوات القانون. والقانون هو من إنتاج فكر الإنسان لحاجته في تنظيم العلاقات الإنسانية الإجتماعية. والقانون قد لا يكون مكتوباً ولكنه يفرض قواعد في السلوك الإجتماعي. وهذا ما يعطيه إنتشاراً ودقة وثباتاً.

وكثيرةً للفكر الإنساني، القانون هو أيضاً وبذلك ثمرة أيضاً للإرادات الإنسانية الواعية، هذه الارادات الهادفة إلى توجيه العمل والسلوك، لذلك فالقانون على علاقة متينة وطبيعية بالأخلاق. وبما أن القانون هو مجموعة قواعد خارجية (بالنسبة لشخصية الفرد البشري) لا بد من أن يقابلها مجموعة عقوبات خارجية أيضاً (أي غير توبيخ الضمير... الذي هو داخلي... وغير التوبة والقصد الحسن) هذه العقوبات هي الضمانة الإجتماعية لتنفيذ إلتزامات وقواعد عمل متفق عليها بين الناس. القانون ليس إذاً وسيلة أو أداة فقط للسلطة السياسية بل لكل سلطة أخرى. هناك حقوق الإنسان وحقوق الأسرى وحقوق العمل وحقوق التجارة والحق الكنسي أو الديني...

والسلطة السياسية تحتاج أيضاً في خلقها للنظام لأدوات أخرى غير القانون كالقوة مثلاً. وقد تأتي القوة من حيث التسابق الزمني قبل القانون في خدمة السلطة السياسية. كالانتصارات العسكرية والاحتلالات والإنقلابات والثورة الناجحة... في هذه الحالات تظهر القوة كخالقة للسلطة السياسية... انما ليست القوة بمفردها... من الضروري لقيام سلطة سياسية حد أدنى من الموافقة والتضامن من قبل المحكومين وإلا لا تستطيع هذه السلطة الإستمرار طويلاً. ويأتي

القانون سريعاً ليأخذ مكان القوة في تثبيت السلطة السياسية للنظام... من دون أن تتسحب القوة كلياً عن المسرح.

إلى جانب القانون والقوة قد تستعمل السلطة السياسية من أجل نجاح نظامها... الدين. والدين على ما يشتمل من عقائد وأخلاق قد يوازي أحياناً بقوة تأثيره قوة القانون وفعاليتها. في العديد من المجتمعات البدائية نجد مزجاً تاماً أحياناً بين القانون والأخلاق والدين. والمزج نجده أيضاً في مجتمعات أكثر تطوراً انما ذات نشاط ديني منتشر وقوي كالعديد من الممالك المسيحية في أوروبا الغربية في القرون الوسطى والسابقة كما عند بعض الأنظمة الإسلامية المعاصرة.

السبب في ذلك هو أنه غالباً ما تحتاج السلطة السياسية للدعم الذي من الممكن أن يقدمه لها الدين فتستخدمه كوسيلة لزيادة نفوذها وتثبيت الطاعة لها.

ومن الوسائل الإعلام التي هي أيضاً في متناول السلطة السياسية والتي تخدم غايتها في تقوية النظام: التربية، ومراقبة وتوجيه المدارس والمعاهد. وكثيراً ما تنشئ السلطة السياسية مدارسها وجامعاتها العامة والمجانية لتصل إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وتوجه الأولاد والشبيبة قدر الإمكان... من خلال برامج موحدة، عملية النضوج والوعي السياسيين.

ومن الوسائل أيضاً الرعاية السياسية (العقائدية أحياناً) والترويج الإعلاني من أجل الحصول على التأييد الإرادي للمواطن. إذ كثيراً ما يجد المواطن اليوم نفسه أمام عدد لا متناهي من النصوص القانونية مما يردعه عن محاولة الإطلاع عليها أو حتى على بعضها. لذلك هو يترك الأمر من جهة لرجال القانون ومن جهة أخرى لوسائل الإعلام والصحافيين ويكتفي بالصورة التي يقدمونها له عنها (أي عن القوانين). والدولة تستفيد اليوم من هذا التحول الذي يجعل على كل حال عملية الوصول إلى المواطن الناخب وأقناعه أسهل من جعله يدرس النصوص، يطالعها أو يحفظها. فنرى الحملات الدعائية السياسية في خدمة السلطة السياسية كما الدعاية التجارية في خدمة ترويج السلع الاستهلاكية.

والسلطة السياسية لم تؤد دائماً إلى الدولة وإن كانت الدولة اليوم هي المؤسسة الأولى (من حيث الأهمية) للسلطة السياسية. فقط كان هناك في التاريخ: إمارات وممالك وإمبراطوريات، وقبائل وهي كلها أشكال مؤسسة للسلطة السياسية وليست دولاً بالمفهوم الذي نعرفه اليوم (هناك أيضاً اليوم منظمة الأمم المتحدة والأحزاب السياسية وهي مؤسسات وليست دولاً).

أما الدولة المؤسسة الأهم فتتميز بفكرتين : فكرة الوظيفة وفكرة السيادة. إن فكرة الوظيفة ترى النور عندما يضع الحكام أنفسهم في خدمة المواطنين. أي عندما يفهمون عملهم كخدمة عامة، للمصلحة العامة، مصلحة المحكومين. ويبقى هؤلاء طبعاً أداة تنفيذ أو حقل تنفيذ أمام الحكام. السلطة تصبح تساوي "خدمة" وظيفة. هذا يفترض أن يحترم الحكام قواعد عمل ثابتة لوظيفتهم.

أما السيادة *la souveraineté* من *super* و *supremus* باللاتينية فتعني فوق الكل وهي على علاقة بالملكية .

هناك تقارب في المعاني بين عبارة سيادة وعبارة قدرة وحتى عبارة سلطة أحياناً. فعبارة سيادة تعبر عن القدرة على إصدار الأوامر، التي تتمتع بها الدولة، وهي مميزة للدولة. انها تقصد صفة السلطة العليا داخل نظامها والتي لا تعرف إلا متساويين خارج نطاقها (أي متساويين معها).

إن الإتجاه اليوم في علم السياسة والإجتماع السياسي هو للإبتعاد عن إستعمال عبارة سيادة لصالح كلمات مثل سلطة، سيطرة، قدرة. ولكن لا يجب حصر السيادة في الناحية القانونية فقط. إذ بصفتها سلطة تطالب بحق السلطة أو بمبدأ تطالب بإسمه السيدة بحق القيادة. السيادة إذاً تفترض حق أن يكون لها حق القيادة ومن هنا تصل إلى مسألة الشرعية. إذاً هي تتعلق بالقانون وبالسياسة في نفس الوقت، بفلسفة القانون وبفلسفة السياسة.

السيادة تعني حسب jean bodin سلطة موحّدة لا تتجزأ، سلطة عليا تعود لكائن غير شخصي هو الدولة. انها القدرة على القيادة المدنية. تفترض السيادة اليوم صلاحيات عامة، صلاحيات تطل إفتراضياً كل المواضيع العائدة للخير العام. انها تعبّر عن فكرة التفوّق أي أن لا سلطة تفوقها .

والسيادة تميّز سلطة الدولة وتعطيها حق تعديل القوانين وإلغاء قوانين وإصدار قوانين جديدة تطل أرض الدولة وشعبها. وهذه الميزة لا يتمّع بها أي جسم داخل الدولة ولا أية هيئة خارج الدولة .

- شرعية السلطة .

إن الطاعة الناتجة عن الشرعية تعني أن من يطيع يتعرف بالطبع الشرعي للأوامر الموجهة إليه أي أنه يعترف بأن من أعطاه الأوامر يتمّع بحق إعطاء الأوامر، ويعترف بأن عليه هو أن يعطيها. إن دوافع الطاعة للحكام مبنية على الإيمان بصحة السلطات وصحة أفعالها وأوامرها. إن الأفراد يطيعون السلطات التي تنظم الحياة العامة أكثر مما يطيعون أفراداً أو فئاتٍ متخصصة صغيرة .

وهناك أسس تقليدية موروثه للشرعية مبنية على الطابع المقدّس للعادات والتقاليد التي تنظم الحياة العامة. وايضاً الطابع المقدس للأشخاص الذين يمارسون سلطة تنظيم الحياة العامة .

إن عبارة شرعية في معناها الواسع تجيب حاجة عند الإنسان للأمان، للتأكد، للثقة، للتلاحم. في نطاق الحياة اليومية تترجم هذه العبارة رفضاً للمزاجية وللتخيّلات وتظهر كعامل جدية ومصداقية: فيكون هكذا عذر ما أو إدعاء ما، إذا كان شرعياً، مقبولاً. ويكون الراتب الشرعي مبرراً .

أما في نطاق السياسة فتشكل الشرعية حصناً ضد النزاعات المزاجية، ضد الفوضى، ضد اللاعقلانية، انها تعطي إذاً السلطة كمالها وقوتها. في هذا الإتجاه قال max weber أنه بدون شرعية تكون السلطة مشلولة ويؤول بها الأمر للإنفجار من الداخل. وقال غيره أن الشرعية تبعد الخوف الذي يمتلك الحكام والمحكومين على السواء. وقالت Hanna Arendt أن الشرعية تبعد العنف والكذب .

غير أن العبارة لا تزال على شيء من الغموض . فعبر التاريخ اعادها البعض الى جذور دينية. إن عدم الدقة والتعقيدات التي تغلب العبارة تعود إلى تنوع العناصر التي تُولفها. حتى ولو كان حقل السياسة هو الحقل الذي وجدت فيه مكانها ونطاقها لكي تظهر كمقياس لصحة السلطة .

ليست السلطة عملياً مجرد قدرة. إن القدرة هي من عالم الواقع وتقاس بقوتها. أما السلطة فهي من عالم القانون وتظهر بسلطان الحكم الذي نقول عنه: "مدني أو سياسي". غير أن السلطان السياسي يجب أن لا يتم مزجه مع واقع السيطرة ولا مع واقع الحكم. إن السلطان السياسي يجب أن يتفق مع " حق الحكم" أي أن يكون قانونياً ومبرراً. أي أنه يجب أن يكون في السلطة ما هو أبعد من السلطة... شيء يؤسسها ويبررها. أي أنه يطرح بشأن السلطة السؤال التالي: "ما هو القانوني؟" ويأتي الجواب من عبارة الشرعية .

إن تحديد فهم عبارة "الشرعية" ليس بالأمر السهل. لم تعد الشرعية اليوم ترتبط بمفاهيم دينية أو اعتبارات وراثية - تاريخية- اليوم، ومع الظاهرة الديمقراطية لم تعد أيضاً شرعية السلطة تجد مبررها أو مصدرها في عظمة القيم. إن التقدير الذي تظهره حركة الرأي العام أصبح قاعدة السياسة. إن الجواب على السؤال "ما هو الفعلي؟" أصبح يعطي جواباً شرعياً أكثر مما هو

الجواب على السؤال: "ما هو القانوني؟" وبسؤال أوضح: "كيف يستطيع من يملكون السلطان أن يجعلوه مقبولاً في الرأي العام؟"

إذا قبلنا اليوم القول أن أساس الشرعية يعود إلى المبررات والمسببات التي بإستطاعتها انتاجها فإننا نرى أن البعد يتسع بين ما تطلبه السلطة من "شرعنة" من قبل الناس وبين التبريرات التي تقدمها لما تفرضه على المجتمع. وقد يصل الإحتجاج أحياناً إلى درجة الانفجار العنيف للغضب الشعبي فتظهر السلطة وكأنها فقدت هويتها.

إن "شرعنة السلطة" التي هي بحاجة ليس إلى توافق مكره حصل نتيجة الترويج بل إلى الإنضمام الحر لأكثر عدد ممكن بجانب قواعد مشتركة، تصبح في حين لم تعد حاصلة على تأييد الرأي العام صعبة للغاية. لا يوجد عملياً اليوم "شرعنة" للسلطة السياسية إلا بقدر ما هناك قبول إجتماعي معبر عنه في الرأي العام.

عندما يظهر الرأي العام - الذي ينحصر أحياناً بتحركات الشارع - رفضه لقرارات أو لأعمال الحكام فإنه يرفض بذلك "شرعنة" السلطة .

إن ظهور فكرة الشرعية في بداية الأزمنة الحديثة جاء متزامناً مع الوعي السياسي الثائر ضد الحاكم المستبد. وهكذا ظهرت مسألة أساس وتبرير السلطة في المؤسسة السياسية التي هي الدولة .

جاء العديد من المفكرين السياسيين يقولون بأن السيطرة اللاشرعية للحكم قد لا بد من أن تعطي مجالاً للمقاومة والإحتجاج والمعارضة. (مواد الدستور بعد الثورة الفرنسية: "كل قهر...") إن الشرعية والقانونية معترف بهما كصفات للسلطة. انما الشرعية تطال أساس السلطة والقانونية تطال ممارسة السلطة بشكل يتطابق مع القوانين .

ينتج عن هذا أن السلطة من الممكن أن تكون شرعية وتعمل بشكل غير قانوني أو أن تكون السلطة مبنية بشكل قانوني دون أن تكون شرعية (كان يعين مسيحي رئيساً للحكومة في لبنان).

ينتج عن هذا أيضاً أن السلطة تجد شرعيتها في الرأي العام - ولكنها نعرف أن الرأي العام متقلب، فهل يجوز أن نستند شرعية السلطة فقط على الرأي العام؟ الا يقود هذا إلى الفوضى؟ إن سلطة يعتبرها الرأي العام شرعية قد لا تكون كذلك.

- طرق الوصول إلى السلطة

يصل الفرد إلى السلطة بطرق أربعة هي: القوة، الوراثة، الانتخاب، التعيين. سنتكلم هنا عن الطرق الثلاث الأولى: القوة، الوراثة والانتخاب. هذا إذا اعتبرنا أن الانتخاب يشمل كامل طرق الإختيار الإرادي أو غير الإرادي، المحصور أو الموسع. الطريقتان الأولى والثانية قريبتان من تنظيمات المجتمعات الحيوانية. فهي تظهر بشكل أولي العناصر الطبيعية المادية في الشخص ويجب الإعتراف بأنه من الصعب (أو الإعتراف أنه بالإمكان) الفصل كلياً بين تفكير الإنسان المجرد وبين شهواته الغرائزية في أدق التفاصيل. فعندما نقول "إستعمال القوة" فهذا يعني "إستراتيجية" وعندما نقول "وراثة" فهذا يعني "تربية". إن الإختيار مبنى على القرار الحر وعلى مساواة طبيعية تفضح التفاوت الطبيعي في الوعي والنسوج. أما الطريقتان الأولى والثانية فقد تماشتا مع مراحل التطور الأولى للمجتمعات البشرية، بينما الطريقة الثالثة، الإختيار، فهي ملازمة وخاصة بالمرحلة المتطورة الأخيرة للمجتمعات التي تؤمن بإمتلاك عام مجتمعي للسلطة. وسنرى هذه الطرق بالتتالي :

القوة - إن الأساطير التي تتكلم عن نشأة المجتمعات البشرية وحضاراتها والتي كانت تستمد جزءاً من أسسها من الواقع التاريخي، تتكلم في ما ترويه عن طريقة أولية عنيفة للوصول إلى السلطة. إن إستعمال القوة يتطابق وينسجم مع المجتمعات المحاربة أي المجتمعات التي يسيطر فيها المحاربون. والعَمَل حيث تنحصر عملياً السلطة بين يدي رئيس المحاربين. كان

هذا الأخير يحاول دائماً كمجسّد للسلطة أن يجمع الديني منها إلى السياسي فيحصل بذلك على خضوع أكبر وأقوى من قبل المحكومين .

في هذه الطريقة للوصول إلى السلطة يتصرّف الحاكم مع المحكومين كما مع عنصر الأرض... أي كملكٍ خاص وتندمج هنا معاني السلطة بمعاني التملك ومعاني الأبوة. ويبقى الإنتصار العسكري والإنتقال العسكري أهم أشكال هذه الطريقة .

الوصول إلى السلطة عن طريق القوة والإنتقال - إن رغبة الإنتصار الوصول ناتجة حتماً عن ارادة التوسيع المادي للسلطة السياسية في محاولةٍ تشبه محاولة زيادة الثروة. ألم يكن الإسكندر الكبير مثلاً عن ذلك... انما هذا الملك كانت له السلطة السياسية - أي أنه كان قد وصل إليها- وأراد توسيعها وتقويتها.

إن المنافسة بين الطبقات العسكرية تشكل أفضل مثل عن الوصول إلى السلطة عن طريق القوة. هذا حصل كثيراً في تاريخ الرومان. أما الإنتقال العسكري فهو يشكل الطريقة الحديثة للوصول إلى السلطة عن طريق القوة. إنه يضع حدّاً فجائياً للشرعية القائمة ولتنظيم المؤسسات السياسية المعتمدة. ويكون هناك في أكثر الأحيان نوع من المزج بين السلطة وشخصية الزعيم الجديد المنتصر: يظهر الإنتقال وكأنه نفي لدولة القانون. وتبقى الصورة المثلى عن الإنتقال العسكري الحديث هي طريقة وصول نابليون بونابارت إلى السلطة سنة ١٧٩٩ .

طبعاً من الصعب التمييز بين الإنتقال العسكري وبين الثورة... على كل حال، أين قام شعب بالثورة؟؟ هناك دائماً أحد أو فئة للقيام بها بدلاً عنه وبإسمه. ومرات كثيرة كانت تخبيئ الثورة إنقلاباً عسكرياً. الفرق المهم بين الإنتقال والثورة هو أن هذه الأخيرة تلجأ منذ البداية لطلب كسب التأييد الشعبي أي الشرعية بينما يتأخر الانقلاب في ذلك .

الوراثة - الوراثة هي نظام إستعمال تاريخياً ولفترات طويلة ومستمرة اليوم في مواضيع كثيرة للوصول إلى... وفيما يتعلق بالوصول إلى السلطة فالوراثة هي الطريقة الثانية بعد القوة وهي متممة لها ونتيجة ضرورية. بما أن ثبات السلطة السياسية التي تم الوصول إليها بالقوة ليس مؤكداً بشكل مطلق وبما أن الحياة البشرية للشخص الذي يمارسها لها حدود وحدودها قصيرة فلا بد من أن يحاول هذا الشخص الحفاظ على ما إستولى عليه حتى بعد وفاته ... إلا نعرف ماذا تعني الوراثة بالنسبة للأهل في مواضيع أخرى !!

ثم إن الوراثة في الوصول إلى السلطة توصل إلى العائلة والسلالة وتنظيم عملية إختيار الوريث وعملية ثقافته وعلاقاته الإجتماعية وزواجه ...

الإنتخاب - كلمة إنتخاب في العربية تعني إنتقاء أو إختيار الأفضل وفي الفرنسية *élection* بالمعنى الواسع هي مشتقة من الفعل اللاتيني *éliger* يعني *choisir* إختيار. وهذه الطريقة أي الإنتخاب تشمل كل طرق تعيين الحكام باعتماد الإختيار الإرادي أو غير الإرادي.

الإختيار الإرادي يتم بأن يقوم الناخبون الذين يمثلون الشعب بأكمله بعملية تصويت لإنتخاب الحكام أو أن ينتخب حكام آخرون عدداً أصغر من الحكام (كان ينتخب مجلس النواب الحكومة أو رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية).

والإختيار غير الإرادي نعني به الإختيار بحسب القرعة .

وإنتخاب حكام من قبل حكام آخرين يشمل أيضاً تعيين الوزراء من قبل رئيس الجمهورية المنتخب ورئيس الحكومة المسمّى (لبنان). أو من قبل رئيس الجمهورية في U.S.A. أو رئيس الجمهورية ورئس الحكومة في فرنسا (هنا رئيس الجمهورية منتخب انما ليس تحديداً لهذه المهمة) الوزراء ليسوا منتخبيين من الشعب إلا إذا كانوا نواباً .

وأحياناً يحاول الحكام المعيّنون من قبل حكام منتخبيين أن يصبحوا هم أيضاً منتخبيين لاحقاً (يترشحون لإنتخابات نيابية أو غير بعد أن يكونوا مارسوا السلطة).

وأخيراً ماذا عن وصول الرجال إلى السلطة أكثر من النساء حتى في ظل الإنتخاب في الأنظمة الديمقراطية الأكثر تطوراً؟ إن معدل عدد النساء في المجالس النيابية في العالم تراوح في السنوات الأخيرة بين ١٠ و ١٥% . والمرأة لم تحصل أصلاً على حق الإقتراع إلا في زمن متأخر كثيراً. نيوزيلندا كانت الدولة السبّاقة في منح النساء حق الإقتراع وكان ذلك سنة ١٨٩٣، الـ U.S.A والدول السكندنافية منحتهم هذا الحق بين ١٩٠٦ و ١٩٢٠ (ما عدا ولاية واحدة من الولايات المتحدة كانت قد منحتة لهم منذ ١٨٦٩) ألمانيا والمملكة المتحدة منحتا هذا الحق للنساء سنة ١٩٢٨. إسبانيا والبرتغال سنة ١٩٣١. فرنسا سنة ١٩٤٤، لبنان سنة ١٩٥٢. حق الإقتراع العام فرنسا كانت السبّاقة في منحه للرجال فقط ... سنة ١٨٤٨ .

لماذا هذا التمييز الواقعي: الحياة العامة للرجل والحياة الخاصة للمرأة؟ الحقوق للرجال والواجبات للنساء؟ ما هي الأسباب؟ إن لتعاليم الأديان اليهودية والمسيحية والإسلامية للتأثير الكبير... عبر الأجيال .

ثم أن الديمقراطية لا تعطي حق الإنتخاب للجميع، فهي تحدد الأعمار للناخبين كما للمرشحين. وكذلك هي هي تمنع الترشيح على البعض (كأقرباء جداً في إنتخابات المجالس البلدية في لبنان ...)

إن أكبر نسبة وصول إلى السلطة للنساء عن طريق الإنتخاب هي في أوروبا الشمالية. فقد وصلت إلى ٣٨% في فنلندا وإلى الثلث أو تجاوزه قليلاً في السويد والنرويج والدنمارك. ووصلت إلى الربع في هولندا وأيسلندا... كم هنّ في لبنان ؟

علم السياسة - علم القدرة

يفضّل بعد الباحثون إعتبار علم السياسة علم القدرة فيقولون أن كل انسان قد يطرح على نفسه في وقتٍ من الأوقات الأسئلة الثلاثة التالية: - السؤال الأول: لماذا هناك سياسة؟ السؤال الثاني: لماذا توجد هناك علاقات سياسية ليس فقط في كل المجتمعات بل أيضاً داخل كل مجتمع بشري مهما كان صغيراً، حتى داخل العائلة؟ والسؤال الثالث: من يملك القدرة وعندما نتكلم عن منشأ السياسة لا نقصد تحديد ذلك بالنسبة للتاريخ البشري، بل، في أي وقت، نقصد البحث عن بداية ظهور علاقات سياسة في كل إجتماع أشخاص .

لمعرفة منشأ السياسة لا بد من بحث النطاق التالية :

-القدرة : يرى البعض أن القدرة معطى ثابت ليس لأنها غرائزية بل لأنها ناتجة عن الظروف الخارجية والظروف الخارجية هذه تتغيّر انما تتعلق بأكثرها بالندرة أو القلة، بالملكية أو بالتنوّع الإجتماعي *étérogénéite* وبكلمة أخرى هناك أقوياء وضعفاء لأن هناك أغنياء وفقراء حسب هذا المنهج سيحالف النجاح الثروة. والقدرة هنا تكون وسيلة وليس غاية (إذ، لو كانت غاية لما كانت تنتج عن ظروف خارجية). القدرة هي إذاً وسيلة... لكل الإمتيازات وللدفاع عنها. وكذلك هي وسيلة بالنسبة للضعفاء ... من أجل التحرر .

ويرى البعض الآخر أن القدرة هي غريزة طبيعية كغريزة الجنس وغريزة البقاء *l'instinct de conservation* أو أنها سلوك تأقلمي مع وضع ما إن الإنسان هو أول كائن حي (والوحيد) يعي كونه يموت. وهذه مشكلة. عندما يكون

الإنسان شاباً وبصحة جيدة يعيش ويعمل وكأنه سيعيش أبداً بالرغم من أنه يعرف أنه سيموت (عنده المعرفة دون الهم) انما في حياته اليومية يواجه مشاكل وصعوبات أكل من الموت ولكن لا يمكنه تجاهلها أو عدم الإهتمام بها. لا يقدر أن لا يحمل همها (إذا معرفة + هم، انما غير هم الموت). الإنسان يشعر بالوحدة منذ صغره ويعرف أنه مرغم على قبول المساعدة من الغير... وهذا الشعور يرافقه طوال حياته... ويؤدي إلى عدم الأمان. (عندما يقترب الإنسان من آخر حياته يصبح: يعرف ويهتم بالمشكلة).

على كل فرد إذاً أن يواجه المشكلة الناتجة عن وعيه لضعفه ولعدم الأمان الذي يعيش فيه. وقد يكون لهذه المشكلة عدة حلول منها القدرة. بقدر ما يملك الفرد من قدرة بقدر ما يخفف من عدم الأمان المحيط به. وهذا التخفيف ليس فقط معنوياً بل هو مادي أيضاً.

عندما يفرض المرء ارادته على الأشياء أو على الأشخاص فإنه يعي إمكاناته ويعرف أن ضعفه الطبيعي الأساسي لم يكن إلا ضعفاً نسبياً (أليس في عمل النحات إنتصار على الصخر أو الخشب) إذاً، إن إتباع إستراتيجية القدرة هدفه الإنتصار على عدم الأمان بقدر ما يكون عدم الأمان كبيراً (أو الشعور به) بقدر ما يكون على القدرة أن تكون كبيرة... حتى نصل إلى عدم الأمان المطلق الذي يتطلب قدرة مطلقة. من الممكن أن نقول أنه بقدر ما يكون الفرد... les dictateurs sont souvent des personnes tres fragiles ضعيفاً بقدر ما تكون ارادته للسلطة كبيرة . ونلاحظ أنه في واقع الحياة تواجه القدرة قدرة أخرى... وأخرى والقدرة تواجه قدرة وقدرة... والإمكانات تواجه إمكانات انما فقط في التخيّلات واحلام اليقظة لا تواجه القدرة عوائق وبإمكانها أن تتطور وتتجه وتتصرف كما تشاء. في الأحلام فقط بإمكاننا قياس القدرة المطلوبة من أجل مواجهة مُرضية لشعور عدم الأمان. (لننظر إلى أحلام اليقظة عندنا... أحلام الطفولة والمراهقة).

لنحلل أكثر... القدرة ليست حالة. انها نتيجة عن وجود مقاومة وعن الإرتياح للتغلب عليها. لا يكون الفرد قادراً بمفرده، إنه دائماً قادراً ضد شيء أو أحد. لا تتم إرادة القدرة في اشغال مركز

قدرة بل في الصراع من أجل اشغاله والمحافظة عليه (مثلاً هل إذا وُضِع أحدنا في مركز قيادي أو مسؤول سيكون قادرٌ وينفذ الجميع ارادته؟) وفي العلاقات بين الأشخاص ليست إرادة القدرة متساوية فهناك من يريدون القدرة كثيراً ومن يريدونها قليلاً أو أقل ومنهم من يريدونها بشكلٍ ضعيف أو حتى لا يريدونها... هؤلاء يخضعون... يطيعون.

- التبعية - للتبعية نفس الهدف أو الغاية التي هي للقدرة أي التغلب على عدم الأمان انما استراتيجيتها معكوسة. الفرد هنا يسعى إلى الإنتصار على عدم الأمان عن طريق كسب رضى وحماية الأكثر قدرة منه. (مثلاً الأولاد الصغار...)

التابع هنا لا يبحث عن دعم خارجي وهمي بل عن دعم حسي عن قوي موجودٍ فعلاً. وكما أن القدرة تفترض مقاومة الآخر فإن التبعية تفترض قوة الآخر وإذا أظهر هذا الآخر القوي أو القائد ضعفاً خسر زعامته وخسر تبعية من كان يريد التبعية. انما هذه الخسارة ليست سريعة التنفيذ لأن إيجاد البديل ليس سهلاً. إن سقوط الثقة بالقائد القوي تخلف عذاباً نفسياً كبيراً لأنه ليس من السهل الإعتراف بالواقع (مثل الطفل الذي تفشل علاقة التبعية بينه وبين أهله... بسبب عدم حمايتهم وعدم تأمين شعور الأمان له) وعلاقة التبعية تفترض القوة من قبل "المتبوع" وتفترض إظهار القوة ليس لإرهاب التابعيين بل لطمأنتهم (كالعرض العسكري بمناسبة الأعياد الوطنية.

إن إظهار القوة العسكرية للدولة من شأنه طمأنة الشعب إلى الحماية التي تؤمنها له من الناحية النفسية إن أكثرية الناس طبيعيين normaux يتوصلون إلى توازن بين القدرة والتبعية... حيث نجد هذا تابعاً لرئيسه في العمل وسيداً في المنزل أو الحزب أو النادي... إن الصعوبات موجودة عند المتطرفين أو عند اللذين لا يتوصلون إلى حياة التوازن بين الإثنين بين المتطرفين نجد الضعفين المسحوقين والمستبدين العنيدين.

ج- عناصر القدرة لا يكفي إن يرغب الفرد في ذات تأثير على إرادة الآخرين ويكون محط إعجاب الآخرين حتى يصل كذلك. لابد من توفر بعض الشروط. طبعاً هنا نتكلم عن القدرة

التي لا تأتي عن طريق القوة. إن الفرد الذي يرغب بنيل إعجاب الآخرين يجب أن يكون لديه طموح للوجاهة ثم والأهم هو أن يكون متحلياً بالوهج أو الهيبة (الكاريسما le charisme). المطلوب هنا إذاً هو الوصول إلى تأييد "التابع" الإرادي المقتنع وليس المكروه.

جذور القبول - بقدرة القادة - (أو الرضى أو التأييد أو التبعية) وهذا القبول يتجلى بعدة أوجه: التأثير الحماس الجماعي، الطاعة العمياء، القناعة، الإحترام أو التعصّب. وأسباب ظهور هذه الأوجه عديدة منها: توفير الجهد أو بذل الجهد الأقل. إن الخروج عن التقليد limitation مكلفٌ كثيراً ويتطلب تحمّل مسؤولية (نفسية ومادية) (وذلك بكل قرارات الحياة الفردية : إختيار نوع الإختصاص، الزواج، العمل...). (يقول نيتشيه: إذا أردت حياة هادئة... ابقى مع القطيع). من الأسهل على الفرد أن يحترم القاعدة السارية (التقاليد والأنظمة) من أن يخالفها. إن عملية الخلق والتجديد

تأتي من الفرد أكثر مما تأتي من المجتمع. المجتمع بطبيعته يقول ويكرر... إذ أنه تقليدي. الأبطال فقط بإمكانهم تقديم الجديد والأبطال يحترمون سلم القيم الذي يجمعهم مع "التابعين" ولا يطلبون منهم شيئاً خارج اطاره لذلك يُجبرّ التابعون هؤلاء ارادتهم للأبطال بكل وعي وقناعة وحرية وان جيروها لغير الأبطال فعن خوف أو كسل.

جذور القدرة -

إن البحث عند الفرد عن شعور الأمان وأيضاً عن الازدهار والحرية الذي يدفعه إلى التخلي جزئياً ولوقتٍ عن حريته يصطدم بمصاعب تقنية تجعل إختيار القياديين أو الإداريين أو الموجهين مرتبطاً بالنفوذ أو السلطة. وهكذا نجد أن المقياس الأساسي للقدرة هو الكفاءة. إذ في حال عدم تمكن القائد من تأمين ما يبحث عنه "التابع" فإن هذا الأخير سيتخلى عنه ويكف عن ولائه له. ولو أن الكفاءة لم تكن ضرورية أو لو أنها كانت متساوية بين الأفراد لما كنا هناك ربما من حاجة إلى قيادة أو إدارة أو توجيه ولتولى كل فرد إدارة شؤونه.

وفي الخلاصة نجد أن القدرة ملازمة لكل تجمع بشري وهي ناتجة عن أن البعض يريد القيادة والبعض يريد أن يُقاد

علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

إن علم السياسة على علاقة بكافة العلوم الاجتماعية بدرجات متفاوتة. فهو يدرس نشاطاً إنسانياً إجتماعياً معيناً والنشاطات الإنسانية تتأثر بعضها بالبعض الآخر. سندرس في هذا الفصل علاقة علم السياسة ببعض العلوم حيث هذه العلاقة هي قوية وشديدة التأثير.

أولاً - علم السياسة وعلم الاجتماع

يدرس علم السياسة الظواهر السياسية

ويدرس علم الاجتماع الظواهر الاجتماعية.

أليست الظواهر السياسية هي ظواهر إجتماعية؟ انقول إذاً أن علم الاجتماع يدرس الظواهر السياسية وهذا يكفي؟ هل إذا تكلمنا عن "علم إجتماع سياسي" يكفينا ويغنيينا عن التكلم عن "علم سياسة"؟ إذا جاء الجواب إيجاباً نكون قد اعتبرنا أن الظواهر السياسية هي ظواهر إجتماعية عادةً ولكن إلا نلاحظ أن هذه الظواهر السياسية تتمتع بخصائص مميزة تستدعي دراسة خاصة؟ وإن درسناها دراسة خاصة لا يعني ذلك اننا نُهملُ أو نُنكرُ فوائد منهجيات علم الاجتماع.

طبعاً هناك إختلاف بين ما هو إجتماعي وبين ما هو سياسي فتطوان فولكلوري فني في الشوارع يختلف عن صراع بين حزبين بهدف الوصول إلى السلطة من خلال الإنتخابات ولكن قد نجد من يدعي أن النشاط الأول ليس بمنزّه كلياً عن الأهداف السياسية وقد يكون مهياً ومبرمج من قبل جهة سياسية ويهدف إلا تعزيز إتجاهات سياسية معينة ولكن إلا يؤدي دمج النشاطات السياسية بالنشاطات الاجتماعية كلياً إلى الوصول إلى - وتبرير قيام - أنظمة كلية استبدادية

ثانياً - علم السياسة وعلم القانون الدستوري.

إن القانون الدستوري هو الذي يدرس إنتقال وممارسة السلطة كما ينص الدستور. وعلم السياسة يستفيد كثيراً من الدقة والوضوح اللذين يتمتع بهما علم القانون لدى دراسته لمجمل القواعد القانونية التي ترعى النظام السياسي.

غير أن علم السياسة يختلف عن علم القانون الدستوري فهذا الأخير يدرس "ما يجب أن يكون عليه الحال" بينما الأول يدرس "ما هو عليه الحال". غير أن شيئاً ما هو مشترك بين العلمين ويتعلق بموضوع درسهما : النظام السياسي.

ثم أن النظام السياسي يرتكز على القواعد الحقوقية المنصوص عليها في الدستور. كما أن القواعد الحقوقية بدورها تأتي من تأثيرات الواقع السياسي لمجتمع ما.

ثالثاً - علم السياسة وعلم الإقتصاد

إن علاقة المال بالسلطة علاقة قديمة جداً وقوية جداً فالإنسان يعمل إقتصادياً أولاً ... من أجل تأمين حاجاته المادية. وعمله الإقتصادي أخذ يخضع لقواعد عمله السياسي الذي يتأثر بدوره بالعمل الإقتصادي.

الا نرى علاقة بين الغنى والفكر الليبرالي وبين الفقر والفكر الإستبدادي (الكلي)؟ وذلك على مستوى الدول كما على مستوى المؤسسات الإجتماعية الصغرى. لا ينظر الفقير والغني نفس النظرة إلى تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي. ثم إن من يملك المال يملك السلطة وهذا صحيح بين الأفراد وبين المجموعات الصغيرة كما هو صحيح في العلاقات بين الدول فيما بينها والعلاقات بين الدول وبين الشركات المتعددة الجنسيات.

رابعاً - علم السياسة وعلم التاريخ il n'ya pas d'avenir sans souvenir التاريخ هو ذاكرة الشعوب ويساعدها على فهم ووعي هويتها ووعي وفهم حاضرها. وهو يساعدها لتبرير السياسة للإستشهاد بأحداثه من الطبيعي أن الشعوب لا تنتظر إلا نفس الحدث التاريخي نظرة واحدة. وقد يطمس شعب ما فترة تاريخية غير راضٍ عنها. ومن الممكن تسييس التاريخ وطريقة تدريسه أيضاً. التاريخ قد يكون مرجعاً للحماس (مسرحية فخر الدين في لبنان) وقد يستخدم التاريخ لإحتكار السياسة (الديغوليون في فرنسا...)

خامساً - علم السياسة وعلم المسرح هناك علاقة بين السياسة والمسرح. السياسية تهتم بالملابس كما المسرح وبزينة الثياب أثناء الإحتفالات الرسمية والمقابلات مثلاً عندما يظهر المسؤول السياسي وخلفه أو بجانبه علم بلاده... أو عندما يظهر برفقة زوجته... أو هو يقبل طفلاً أو يحمله...

سادساً السياسة والسباق كالتسابق وطرح مواضيع والمزايدة فيها ...

سابعاً السياسة والرموز ورموز الاعداء خاصة: كعملية تضخيم هدف خارجي أو خطر عدو خارجي... أو داخلي (المؤامرة... المرجعية، اليسار، البورجوازية...)

ثامناً -السياسة والدين قد تستعمل السياسة تعابير دينية مقدسة مثل : الواجب، الأخلاق، الثقافي، التضحية. أو كأن يدافع رجال السياسة عن الدين والايمان هم ليسو برجال الدين.

خصائص المجتمع السياسي

إن خصائص السياسة تتسرّب سريعاً إلى باقي النشاطات الإجتماعية. وايضاً، الخير في السياسة ينعكس خيراً في النشاطات الأخرى، والجيد في السياسة ينعكس جيداً في النشاطات الأخرى وكذلك المثل الصالح ... والتطور ... والإفتاح ...

هل أن السياسة هي نشاط إنساني مميز عن النشاطات الأخرى؟ أو أنها نشاط له أوجه مشتركة مع نشاطات أخرى؟ يقول أرسطو أن السياسة تتميز بنشاطها عن النشاطات الأخرى من حيث الموضوع والغايات. ويقول ماكيافيل أنها تتميز بموضوعها وتقنياتها. وفي القرن العشرين يقوم روبرت دال أستاذ علم السياسة في الولايات المتحدة بأن السياسة لا تتميز مطلقاً عن النشاطات الأخرى حيث هناك سلطة. ثم هناك من يقول أنها من نفس طبيعة النشاطات الاقتصادية. إذاً نحن أمام آراء متناقضة ولا تتساوى .

الشيء الأكيد هو أن أموراً كثيرة لها علاقة بالسياسة في حياة الإنسان. فهل أن السياسة هي بعد بشري أساسي، إذ أنها شاملة أم أنها بعد ثانوي في الحياة الإجتماعية؟

كان أرسطو يعتبر السياسة بعداً أساسياً في الحياة الاجتماعية أما العلوم الإجتماعية المعاصرة فإنها تعتبرها بعداً ثانوياً (إن لم يكن أسوأ من ذلك) في أحسن الحالات، إذ تعرض التحليل التالي:

إما أنه ليس للسياسة إستقلال ذاتي وفي هذه الحالة لا ضرورة لبحث وضعها كوحدة قائمة، وإما أنها لا تعني إلا ناحية إجتماعية معينة بين باقي النواحي، ويكون بالتالي البعد السياسي كالبعد الإقتصادي والبعد الثقافي، أو أنها تندمج مع باقي العلاقات الاجتماعية كعلاقات السلطة والعلاقات الاقتصادية... ولا يكون لها اية خصوصية بذاتها .

إن التحليلات التي تتكرر خصوصيات السياسة انما تفعل ذلك لأنها تجهل موضوع السياسة وأدواتها وما ينتج عن ذلك، إذ أن السلطة السياسية ليست شبيهة بالسلطات الأخرى. انها سلطة وحيدة من نوعها. ليست السياسة نشاطاً عادياً، إن لها وضعاً خاصاً مميزاً. وخصوصيتها تظهر بشكل أساسي في ناحيتين :

- ١- السياسة، كنشاط، تؤثر في باقي النشاطات وترسم حدودها (أحياناً) .
- ٢- السياسة تطبع بصحاتها في نمط الحياة الإجتماعية .

إن السلطة السياسية ليست جزءاً من نظام إجتماعي شبيهٍ بغيره من الأجزاء. بل هي مميزة حيث أنها تقود النظام الإجتماعي بأكمله .

إن السياسة جامعة بطبيعتها ليس لأنها ترغب في احتواء كل شيء بل لأنها تعني المجتمع بكامله وتحدد طريقة الحياة المشتركة (في المجتمع)، انها تضع أساسات الحياة المشتركة. ليس هناك من نشاط بشري لا يتأثر بالسياسة. فأمور السلم المدني والأمن الخارجي تتعلق بالسياسة والبرهان: إن الناس لا يعيشون حياتهم بنفس الطريقة إذا كانت الحرب مستعدة في الأحياء والشوارع أو إذا كان هناك سلم وأمن . لا يعيشون حياتهم بنفس الطريقة إذا كانت أرض دولتهم محتلة من قبل جيش أجنبي أو إذا كانت دولتهم حرة مستقلة. كل الحياة المشتركة تتأثر بالشروط الدولية التي هي الشروط السياسية والأمر هذا يتضح طبعاً أكثر في أيام الحرب منه في أيام السلم .

ثم أن السلطة السياسية تحدد شروط عمل النشاطات الاجتماعية الأخرى، وذلك بأن تترك لها الحرية ضمن نطاق قانوني تضعه هي أو بأن تديرها هي مباشرة وبشكل إستبدادي. إن الممارسة الدينية ليست هي في زول نظام ليبرالي وفي ظل نظام كلي، والإعلام والمسرح والسينما... ليست كل هذه النشاطات هي في ظل الحرية وفي ظل الرقابة .

إذاً إن كامل النشاطات الإجتماعية هي خاضعة لشروط السياسية. وللمزيد من الأمثلة: إن النشاط الإقتصادي يتعلق بالسياسة من عدة أوجه. لا يكون الإقتصاد حراً إلا إذا كانت السلطة السياسية لا تفرض توجيهاً له. والإقتصاد الحر يفترض التبادل الآمن وبالتالي النظام العام ويفترض أيضاً نظاماً لحقوق الملكية لا يكفله إلا السلطة السياسية. والنشاطات الفكرية هي أيضاً مرتبطة بالسياسة فالبحث في علم الاجتماع والباحث في علم الإقتصاد أو في علم السياسة لا يعملان بنفس الطريقة في ظل نظام كالنظام النازي أو كالنظام الستاليني وفي ظل نظام ليبرالي غربي. وحتى الحياة الفردية الداخلية للإنسان... الله تتأثر بالنشاط السياسي؟؟ ألم نرى الأنظمة اللكية تهاجم حرية المعتقد عند مواطنيها أو سكانها؟؟

قلنا أن السياسة نشاط مميز من حيث الموضوع. ومن هذا التمييز... من هذا الموضوع تنفرد السياسة بإستعمال وسيلة عمل بشكل حصري وهي إستعمال القوة المادية (العنف الشرعي وقد عبر MAX WEBER عن ذلك بشكل جيد وواضح وشهي، إذ قال أن الدولة " تدّعي لذاتها بنجاح إحتكار العنف المادي الشرعي " ولكن لنتنبه إلى أن القوة ليست وسيلة العمل الطبيعية الوحيدة للدولة انما هي وسيلة عمل منحصرة بالدولة ومميّزة لها .

بأي حال، إن هذا الإحتكار لإستعمال القوة الشرعية مبرّر منطقياً وهو شرط أساسي إذ أن منع حق إستعمال القوة على أفراد المجتمع هو الذي يؤمن السلم المدني (وإلا لسادت شريعة العنف والفوضى وعدم الإستقرار). ثم إن الطريقة التي تستعمل فيها السلطة السياسية القوة الشرعية هي التي تؤثر على نوعية أو كيفية أمن المجموعة .

إن السلطة السياسية هي الجهة الوحيدة التي تستطيع أن تنفذ قراراتها بالقوة أي بواسطة إستخدام الشرطة أو الجيش. وهي الوحيدة أيضاً التي تستطيع الطلب إلى الأفراد التضحية بحياتهم. السلطة السياسية إذاً هي التي تقرر وتفرض الحرب أو السلم، الحرية أو الكبت .

إن كامل العلاقات الإجتماعية تتأثر بهذه الخصوصية (أي إحتكار القوة الشرعية) فنمط الحياة الإجتماعية المشتركة ليس هو ذاته تحت ظل دولة القانون أو تحت ظل دولة الإستبداد، في ظل دولة ليبرالية أو في ظل دولة كلية. إن طريقة تعيين الحكام وطريقة ممارسة السلطة تؤثر على مسيرة علاقات الإدارات العامة بالمواطنين، وعلى مسيرة علاقات الإدارات العامة بالمواطنين، وعلى مسيرة علاقات أرباب العمل بالموظفين أو لعمال، في القطاع الخاص، وعلى مسيرة علاقات الأساتذة والطلاب ...

إن سلطة سياسية متسلطة تتأثر بمصلحة مختلف مؤسسات المجتمع. إن الفساد السياسي لا يبقى طويلاً سياسياً ...

الديمقراطية

الكلمة مشتقة من كلمتين :

في اليونانية : Demos وتعني "شعب" و Kratos وتعني "سلطة" . لذلك لا بد من أن نرى من هو "الشعب" في الديمقراطية عندما نقول الديمقراطية أن السلطة هي للشعب هو مصدر السلطة، أو تقول أن الشعب يحكم نفسه بنفسه. كيف يكون ذلك عملياً؟ الا نرى دائماً أفراداً محكومين من قبل أفراد آخرين؟ كيف يحكم الشعب نفسه بنفسه؟ لا يوجد أي نظام (ديمقراطي أو غير) تمكّن من إلغاء سيطرة أو سلطة الإنسان على الإنسان. هناك دوماً وفي كل الأنظمة انسان يحكم وانسان محكوم.

على المستوى النظري تمكّن الديمقراطيون من تجاوز الصعوبة فقالوا بأن هناك توكيلاً بالسلطة وأن يمارسها انما يفعل ذلك لأن الآخرين اوكلوها إليه، إذاً هو يمارسها بإسمهم. وهكذا فإن المحكوم يقبل بالسلطة لأنه مقتنع بأنه هو الذي فوّضها للحاكم. إذاً هو يخضع لنفسه .

هناك إذاً إرادة جماعية، شخصية جماعية مختلفة عن ارادات الأشخاص الفردية. وهذه الشخصية الجماعية هي التي يقدمها الديمقراطيون على أنها مصدر السلطة وليس الفرد

الطبيعي الذي هو من لحم وعظم. في اليونان القديم كان أرسطو لا يعتبر أن العبيد هم من الشعب مكوناً إلا من الأشخاص الأحرار (الرجال فقط). والتاريخ السياسي يرى في هذا الشعب، هذه الشخصية الجماعية المعنوية، مصدر السلطة، والسيادة هي له، لهذا الشخص الوهمي المتكبر في المخيلة من أجل تجسيد سلطة وسيادة الشعب الحقيقي المكوّن من الأفراد الطبيعيين .

غير أن كلمة "الشعب" في المفهوم السياسي وأن كانت تقصد الأفراد الطبيعيين الذين يعيشون ضمن حدود الدولة... لا علاقة لها بالعدد، ولا علاقة لها حتى بعدد الأفراد الذين يتمتعون بالحقوق السياسية (الذين هم ناخبون مثلاً) بمعنى أن كلمة "شعب" لا تنطبق على عدد الناخبين ولا على العدد الاجمالي لأفراد المواطنين .

كيف ينظر الفكر السياسي إلى "الشعب"؟ أو ماذا يقصد بهذه الكلمة؟

● نظرة أولى: الشعب الأمة

حسب هذه النظرة التقليدية يكون الشعب كيان جماعي خلقه العقل إنطلاقاً من أعضاء المجموعة الوطنية الذين هم أحياء حالياً. ولكن بالرغم من إرتكاز هذه النظرة على تعايش الأفراد الحقيقيين دخل حدود الدولة فإنها تبقى مجردة بمعنى أنها لا تعتبر في المجموعة إلا المعايير التي من شأنها أن تعطي عنها صورة موحّدة ولا تعتبر في الأفراد إلا ما يتشابهون به وتصرف النظر عامة يختلفون به.

● نظرة ثانية: الشعب مجموعة توحدّها ممارسة الحريات

حسب هذه النظرة، يكون الشعب حامل الحريات العامة. كل شخص يشارك في هذه الحريات هو جزء من الشعب. ولكن المشاركة في الحريات لا تعني فقط التمتع بها، انها أيضاً الدفاع عنها أي احترامها لدى الآخرين. وهكذا تأخذ عبارة "الشعب" معناً أخلاقياً،

فيصبح الشعب جماعة الأفراد بقدر ما تجسّد الإتفاق الأساسي حول إستعمال الحرية كمبدأ للحياة السياسية. حيث هي محترمة كذلك من رئيس الدولة ... حتى المواطن العادي.

- نظرة ثالثة : نظرة بريطانية

يكون الشعب هنا هذا الكائن ليس المجرّد بل الحقيقي الفعلي المتحرّك الذي منه يأتي الرأي العام. إنه رأي مكّون من إنضمام أفراد احرار يريدون إستعمال حريّتهم لتوجيه عمل الحكومة حسب تطلعاتهم. حرية عمل إذاً لأكثرية انما أيضاً حرية لكل فردٍ في أن لا يشارك الأكثرية في تطلعاتها.

- نظرة رابعة : الشعب الجماعة

حسب هذه النظرة تكون الجماعة (الشعب) هي مصدر السلطة السياسية، الجماعة بإعتبارها بعداً " تكاملياً " بالنسبة لأعضاء الجسم الوطني. ليست الجماعة هنا مجموعة الأفراد ولا طريقة سلوك لعلاقاتهم. انها ما ينسّق تعایشهم. انها روح بإمكان أي فرد المشاركة فيها .

- نظرة خامسة : الشعب والطبقة

في كل الأنظمة السياسية وحتى في الأنظمة الأكثر ديمقراطية هناك جزء من المواطنين يتمتّع بالفعل بوضع مميّز. لا بد هنا من النظر إلى الشعب كما يعتبره النظام السياسي. إن الماركسية هي التي تعطي المثل الأفضل عن إعتبار الشعب من وجهة نظر النظام " لم يكن تاريخ كل مجتمع، لغاية أيامنا هذه إلا تاريخ صراع الطبقات". إن الماركسية تفضّل النظر إلى الإنسان نظرة شاملة، تشمل كيانه الكامل أي وجوده الحسيّ. هذا الوجود هو وحده الذي يسمح بدراسة الإنسان الفعلي الذي هو بصراع مع المادة، والذي هو متضامن حتماً مع الآخرين. الإنسان الفعلي هو إذاً الإنسان الإجتماعي. في

المجتمع. في المجتمع الرأسمالي لا يمكن أن يكون هناك شعب بنظر الماركسية لأن جزءاً على الأقل من الناس محروم من أن يكون ما هو... لا يوجد إذاً إلا طبقات. ولكن كيف تتوصل طبقة من هذه الطبقات إلى أن تجسّد وحدها الشعب؟ كيف يمكن أن يكون الشعب كله محصوراً "بطبقة البروليتاريا؟ إن طبقة البروليتاريا هي الشعب لأنه في هذه الطبقة فقط يتحقق الوعي الإنساني وذلك بالتناكر للتشويه الذي يلحقه صراع الطبقات بالإنسان الفعلي . إن المجتمع البروليتاري هو وطن الإنسان الحقيقي. الشعب مصدر السلطة لا يمكن أن يكون إذاً إلا البروليتاريا لأن وعي هذه الطبقة هو وحده الذي يستطيع فهم تحرير الإنسان الفعلي وإطلاق عملية تحقيقه .

حسب الماركسية إذاً الشعب هو طبقة البروليتاريا لأن وعي الطبقة هو الوعي البشري الوحيد على مستوى الإنسان الفعلي .

إن عبارة " شعب " أصبحت مفهوماً هاماً في الفكر السياسي وفي اللغة القانونية منذ أصبحت " سيادة الشعب " في مبدأ النظام الدستوري... أي منذ فترة قليلة، إن دستور فرنسا الحالي في مادته الثالثة يعلن الشعب سيداً. ويجعل في مادته الثانية من " حكم الشعب بواسطة الشعب، من أجل الشعب " مبدأ الجمهورية. هناك نصوص مشابهة في أكثرية النصوص الدستورية الحالية. ويعود أساس هذا الإعتبار إلى إعلان الإستقلال الأمريكي وإعلانات الحقوق الأمريكية.

ثم كيف يعمل الشعب، كأفراد، سياسياً في الديمقراطية ؟

للأفراد دور سياسي في كل الأنظمة غير أننا لن ندرس دورهم إلا في أنظمة الديمقراطية (الليبرالية) التي تعطي وحدها للأفراد إمكانية عمل سياسي عادي وهادئ. إنما منذ متى نعتبر أن الفرد أصبح لاعباً سياسياً ؟

يجب أن نعرف أولاً أن بعض الأفراد يرفضون القيام بأدوار سياسية. ليس فقط هم يرفضون الإنخراط أو الإلتزام السياسي بل أيضاً هم يرفضون أي نوع من المشاركة في الحياة السياسية. ولكن الإنسان العادي الذي لا يلعب أي دور سياسي ظاهرياً على المستوى الفردي لا يبقى غريباً عن كل دور سياسي على المستوى الجماعي. فالمجموعة وان لم تعمل سياسياً بشكل مباشر واعي فهي تكوّن الرأي العام، والسلطة السياسية تتأثر بإتجاهات الرأي العام. تلعب إذا مجموعة الأفراد دوراً ومن هنا نقول بأن الفرد الراض لأبي عمل سياسي ليس غريباً كلياً (١٠٠%) عن هذا العمل .

سندرس إذاً في البداية الأفراد الذين يعملون سياسياً في الحد الأدنى أي الناخبين ثم ندرس الأفراد المناضلين سياسياً وأخيراً فئة الأفراد الذين هم قادة سياسيين .

أولاً _ الناخبون _ إن دراسة فئة الناخبين في الأنظمة الديمقراطية أساسية جداً لأنهم مصدر السلطة. هناك إذاً المشاركة في الانتخابات ودوافع وإتجاهات الإقتراع .

أ - المشاركة في الانتخابات : إن للمشاركة في الانتخابات أي للإقتراع نتيجة عملية واقعية كما أن لها محتوى شخصي فردي تقييمي في نظر الناخبين. فعمل الإقتراع يشكل عملياً فعلاً سياسياً إذ من خلاله يتم إختيار الحكّام بالرغم من أن هذا العمل قد لا يتوافق مع شعور شخصي عند الناخب بذلك. فالكثير من الناخبين يصرّحون بأنهم لا يتعاطون السياسة حتى ولو اقترعوا .

من السهل فهم هذا الأمر إذ أن كل ناخب عنده شعور على المستوى الفردي بأن صوته لا أهمية له ولن يغيّر النتائج . وهذا أمر صحيح وخطأ في نفس الوقت، لأن كل صوت إذا أخذ بمفرده هو غير ذات أهمية (إلا في حالة تعادل شبه تام عند عمليات الفرز، أي عندما يفوز أحد المرشّحين بفارق صوت واحد أو أصواتٍ قليلة).

ولكن الصحيح أيضاً هو أن مجموع الأصوات الفردية هو الذي يصنع النتيجة وبالرغم من ذلك فإن الناخب الفرد لا يشعر بأن صوته هو الذي يعين الحكام مباشرةً. أليس هنا بعض التناقض مع مبدأ النظام الديمقراطي الذي يعتبر الشعب مصدر السلطة ؟

وكما قلنا، فالناخب غالباً ما يرفض الفكرة القائلة بأن الإقتراع هو عمل سياسي، عملياً، إن سرية الإقتراع لا تجعل من هذا الأخير إلزاماً. ثم إن الأفراد يعتبرون عملية الإقتراع واجباً إدارياً فقط لا يلزم الأنواق أو الشخصية أو الحياة الخاصة بشيء. غير أن عدم إكتراث الأفراد بالمعنى السياسي للاقتراع يؤدي إذا بلغ درجة عالية في النوعية والعدد إلى الإمتناع عن التصويت وبأعداد كبيرة مما يضع شرعية الممثلين (المنتخبين) موضع شك.

وهنا لا بدّ من أن نتكلم عن الإمتناع عن التصويت. بالرغم من أن عدم التصويت له طابع سلبي (إمتناع) فهو يبقى ظاهرة متنوعة. إذ أن هناك أسباباً عديدة للإمتناع:

- ١- الإمتناع المقصود كموقف سياسي، يظهر هذا الإمتناع عندما يعطي تنظيم سياسي ما توجيهات إلى مناضليه بعدم المشاركة في الإنتخابات لأنه يرفض مبدأها أو شكلها (كأن يكون لديه شكّ في نزاهتها). هذا النوع من عدم المشاركة يظهر إرادة بإيصال رأي مغاير.
- ٢- الإمتناع عن التصويت الناتج عن مشكلة في عملية الإندماج الإجتماعي كظاهرة عدم مشاركة المرضى بنفس نسبة مشاركة الأصحاء. وكظاهرة عدم مشاركة العاطلين عن العمل بنفس نسبة العاملين. وكظاهرة عدم مشاركة الأجانب المجنّسين حديثاً بنفس نسبة باقي المواطنين.
- ٣- وأخيراً الإمتناع عن التصويت الناتج عن ملل جماعي أو يأس تجاه إمكانية التغيير في النظام السياسي. يندرج عادةً في هذه الفئة مواطنون كانوا عادةً ينتخبون وتوصلوا إلى إستنتاج أن عمليات الإقتراع لا تأتي بجديد ولا تحدث تغييراً. وهذا يحصل غالباً عندما تكون كل الأحزاب والتنظيمات السياسية تنادي بنفس القيم وتقدّم برامج متشابهة. فيصبح المواطنون غير مباليين وهذا يشكل خطراً كبيراً إذ قد ترتفع كثيراً نسبة الممتنعين عن المشاركة مما يؤدي إلى التساؤل حول صحة الأكرثية الحاكمة وشرعيتها.

ب- دوافع إتجاهات الإقتراع لننظر الآن الذين يشاركون في الإنتخابات. هل من الممكن أن نعرف الدوافع التي هي وراء اتجاهاتهم التصويتية؟ أي هل بإمكاننا أن نعرف ما الذي جعلهم يصوّتون لهذا الحزب أو ذاك، لهذا المرشّح أو ذاك؟ إذ أن هذه المعرفة هامة جداً. لأنه إذ تمكّنا من معرفة هذه الدوافع يصبح باستطاعتنا أن نؤثر بها وأن نغيّرها .

ثانياً - المناضلون - نقصد بمناضلين الأفراد الذين يقومون علناً وبشكل واع بنشاطٍ سياسي عن طريق انضمامهم إلى حزب أو تنظيم يقومون بداخله بمهمّات سياسية: دعاية لطروحات الحزب، دعم للمرشّحين الحزبيين، أو عمل داخلي إداري تنظيمي أو فكري. من هنا يتميّز المناضل عن الفرد المنضوي الذي لا يعطي للحزب سوى مساهمة مالية دورية (إشتراك شهري مثلاً).

إن نسبة المناضلين تختلف بين مجتمع وآخر. بعض المجتمعات تنظر نظرة تقدير للنضال الحزبي ويكون عادة هذا النضال وسيلة للحصول على منافع من السلطة (إذ كان الحزب الذي نناضل فيه يشارك فيها). وبعض المجتمعات لا تنظر نظرة تقدير للنضال الحزبي بل بالعكس. ولا يكون النضال هنا وسيلة للحصول على أية مكاسب بل مجرد إستجابة لميول شخصية.

إن المناضلين هم دائماً قلة في المجتمع لأن النضال يضع الفرد في وضع صعب. فالمناضل عليه أن يظهر هكذا علناً أي عليه أن يبيّن انتماءه السياسي. بينما الناخب العادي يرى نفسه محمياً بسرية الإقتراع أي أنه بإمكانه أن يبقى انتماءه السياسي مجهولاً من الغير. وإظهار الإلتزام السياسي له نتائج تتفاوت في الأهمية حسب الأحزاب وحسب الظروف. هذا الإظهار يعرّض المناضل لعداوة الأفراد الذي يبشّرون بآراء مختلفة وكلما كان المناضل متطرّفاً أو يعمل لصالح حزب متطرّف كلما تعرض لعداوة أكثر شراسة من قبل خصومه السياسيين. وكلما كان يناضل في حزب معتدلٍ وسطي كلما كانت الخصومة أطف.

ثم أن النضال الحزبي ليس دائماً مصدر ربح أو إفتخار إذ أنه يتطلب أحياناً القيام بأعمال مزعجة ك لصق الصور والإعلانات وتوزيع المناشير. والنضال الحزبي لا يلقي النجاح دائماً إذ أنه من الصعب إقناع الغير. وعلى المناضل أن يعطي الكثير من وقته الحرّ وهذا يحرمه من الوقت الكافي لحياته الخاصة وعائلته. وأحياناً يذهب كل النضال الحزبي سدىً نتيجة للإنتخابات بسبب حدثٍ طارئٍ غير مناسب على الساحة السياسية أو بسبب تطوّر تاريخي ليس للأفراد أي تأثير فيه .

أما دوافع النضال فيمكن وضعها تحت ثلاث عناوين:

- الأول اديولوجي جماعي كالنضال لدى الطبقات الفقيرة المحرومة التي ترى في العمل السياسي المطالب وربما الثوروي وسيلة لتحسين مصيرها. أو كالنضال لدى بعض المجموعات البشرية التي تستشعر خطراً على استمراريتها أو على طريقة حياتها فتري في النضال السياسي وسيلة دفاع مناسبة .
- الثاني فردي نفساني: إذ يوجد دائماً في المجتمع أشخاص يشعرون لأسباب مختلفة بأنهم مهمّشين أو غير مندمجين كفاية في حياة المجتمع. فيجدون منفذاً أو متنفساً في النضال السياسي الذي يؤمّن لهم علاقات وإتصالات ويفتح لهم أبواباً جديدة .
- والثالث على علاقة بطموح الأفراد إذ أن النضال السياسي يشكل في الواقع طريقاً طبيعياً للدخول إلى الطبقة السياسية والتضحيات التي يتطلبها تكون مقبولة كئمن للوصول إلى السلطة وممارستها. وللسلطة حسنة كثيرة. وأخيراً ليس من الضرورة أن تكون هذه الدوافع الثلاث منفصلة عند الأشخاص. لا بل كثيراً ما تكون مجموعة .

ثالثاً - القادة السياسيون - في كل الأنظمة السياسية هناك الطبقة الحاكمة هناك القادة. طبقة الحكام ليست كالتبقات الأخرى. مثلاً المهندسون، الأطباء، المحامون... سيقون دائماً هكذا .

أما الوصول إلى طبقة الحكام فلا يتم نتيجة دراسة أو إختصاص بل نتيجة إنتخاب ولا يضمن المرشح مسبقاً أنه سيفوز وإذا فاز مرة فلا يضمن أن يفوز مرة أخرى.

إذاً إن البقاء في طبقة الحكام ليس مكفولاً.

من أين يأتي القادة ؟

علينا أن نلاحظ إن طبقة الحكام لا تتكوّن كما تتكوّن باقي الطبقات. صحيح أن عامل الوراثة قد يلعب دوراً انما الحاكم أو القائد السياسي وإن كان أبوه كذلك عليه أن يصل في النظام الديمقراطي عن طريق الشرعية الإنتخابية. يبقى أنه ليس لكل الأفراد نفس الحظوظ بالوصول إلى الطبقة الحاكمة.

من الواضح أن أولاد الطبقة الميسورة لهم حظوظ أكبر من حظوظ أولاد الطبقات الفقيرة بالوصول إلى القيادة السياسية. والغريب في الأمر أن هذا صحيح أيضاً حتى داخل الأحزاب السياسية التي من حيث ايدولوجيتها ومن حيث الجمهور الذي تتوجه إليه تقول أنها تفضّل أبناء الطبقات الفقيرة (كالأحزاب الاشتراكية).

علينا إذاً أن نستنتج أن الحزبيين المناضلين لا يصوّتون في عمليات الاقتراع الحزبية الداخلية بشكل آلي للمرشّحين الذين يأتون من نفس الطبقة الاجتماعية التي هم منها. انهم ينجذبون وينجذبون بالوهج أو الهالة الـ Prestige والكفاءات التي هي لأبناء الطبقات الميسورة: مرونة أو مهارة في التصرف، تربية، دراسات، علاقات...

فقط الأحزاب الشيوعية تشذ عن هذه القاعدة ونجد فيها أن أكثرية قادتها هم من الطبقات الفقيرة.

وأخيراً نلاحظ بعض الصفات التي يتحلّى بها القادة السياسيون:

- هم لا يخافون رأي الآخر .
- هم يتمتّعون بقدرة تحمّل وإستيعاب مساوئ وضع ما علني وتصارعي.
- هم مثابرون ولا تهبط عزيمتهم أمام الفشل .

ولا بد في الديمقراطية من أن يتخاطب الشعب والقادة .

إن التخاطب السياسي هو عملية تبادل معلومات بين الحكام والمحكومين، بواسطة وسائل مختلفة. ومن الممكن أن تكتسب العلاقات بين الحكام والمحكومين أشكالاً مختلفة هي عادة لغوية كما أن قد تكون ايمائية أو موسيقية أو شكلية بالرسوم والألوان والأشكال والإشارات والزينة أو القصص المصوّرة (كما في الصين). انما البحث العلمي لم يبلغ بعد مراحل ثابتة ومتطورة إلا في دراسة الوسائل اللغوية والأبحاث في الوسائل الأخرى لا تزال في مراحلها الأولى. (طبعاً إن علامة رفع الأيدي تعني سياسياً نصراً حاصلاً أو متوقعاً انما لا نزال بعيدين عن وضع أو إستنتاج لغة عالمية متكاملة بالحركات أو غير).

إن التقدّم التقني لوسائل الاعلام وإنتشار هذه الوسائل وإستعمالها الكثيف جعل عملية التخاطب سريعة جداً وفعّالة جداً. هذا ما جعل مثلاً ٩٩% من الأميركيين على علم بمقتل الرئيس كينيدي سنة ١٩٦٣ بأقل من ٦ ساعات وهذا ما جعل ٩٢% من الباريسيين يطّلعون على خطاب الرئيس ديغول في الساعة الأولى التي تلت اذاعته سنة ١٩٦٨ (في ٣٠ ايار). وماذا إذا أخذنا أمثلة أكثر حداثة؟

طبعاً إن كل تخاطب ليس سياسياً. عندما يشرح أستاذ الحساب عمليات بالأرقام ويطرح الطلاب اسئلة حولها... هذا تخاطب وهو ليس سياسياً. عندما يقول شاب لفتاة: أحبك وتجبب بالمثل

هذا تخاطب انما ليس سياسياً، ما هو إذاً التخاطب السياسي؟ هل هو سياسي بسبب شخصية المتكلم؟ أم بسبب المحتوى؟ أم بسبب الذين يوجّه اليهم؟ - ربما لهذه الأسباب مجتمعة . إن التخاطب يكون سياسياً بالنظر إلى النتائج المباشرة أو غير المباشرة الفورية أو غير الفورية التي يمكن أن يحدثها في النظام السياسي.

إن للتخاطب السياسي دوراً أساسياً فهو الذي يؤمّن عملية الإتفاق بين الحكّام والمحكومين. فكل حاكم يحاول أن يجعل المحكوم يقبل قراراته. وكل محكوم يحاول أن يوصل إلى الحاكم مطالبه ويقنعه بتحقيقها. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق التخاطب. إن عملية التخاطب السياسي هي بالنسبة إلى النظام السياسي كما الدورة الدموية بالنسبة إلى الجسم. هي ليست القلب ولا الدماغ ولا الرئة... انما بدونها لا حياة لأية وحدة في الجسم... في النظام .

تطوّر التخاطب السياسي -

كانت إمكانية التخاطب صغيرة جداً في المجتمعات القديمة ٠٠٠ قبل الكتابة، وكذلك العلاقات بين الحكام والمحكومين كانت ضعيفة. ومع تطور حاجات المجتمعات وحدث التجديد فيها كانت تتطور عملية التخاطب وكذلك كلما كان يحدث تغيير أو تعيين في الحكام كان على هؤلاء الجدد محاولات إقناع المحكومين (أو بعضهم) بحسنات حكمهم وكان المحكومون (أو بعضهم) يحاولون تأكيد وتجديد مطالبهم.

في المجتمعات الحديثة أي التي اعتمدت الكتابة أصبح موضوع التخاطب السياسي غنياً وهاماً بالنسبة إلى علم السياسة. غني عن القول إنه في الانظمة الدكتاتورية تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة قوّة لا داعي لأن يشرح فيها أي طرف موقفه للآخر ولا لأن يبرر مطالبه وتصرفاته. ارادة الحاكم تكفي أو حتى مزاجه. وإذا كانت قرارات الحاكم تتناسب مع تطلعات

الشعب فهذا جيد (حظ جميل) وإلا فلا بدّ من الرضوخ. إن الدكتاتور يجسّد شعبه وقد يكون أيضاً كذلك بنظر الشعب. وتبقى دراسة التخاطب في هكذا نظام صعبة .

في المجتمعات الصغيرة العدد، كما في الحضارات اليونانية القديمة تتم عملية التخاطب غالباً في نظام ديمقراطية مباشرة وبطريقة بسيطة. فالمعلومات بين الحكّام والشعب تنتقل ضمن مجموعة قليلة محصورة. وعندما تتسع دائرة المحكومين فالنظام يتغيّر حكماً. وعندها من أجل أن تبقى عملية التخاطب ممكنة لا بد من إيجاد وسيلة... وهكذا ظهر التمثيل السياسي وكان تمثيلاً للحكام لدى المحكومين في البداية ثم تمثيلاً للمحكومين في ما بعد... فكان الإنتخاب.

(إن التمثيل القانوني التقني يفترض أن الممثل موجود قبل عملية التمثيل. ويفترض أن الممثل عليه أن يعبر عن ارادة الممثل كذلك يجب أن يكون لهذا الأخير إرادة واضحة... انما في الواقع ليس هذا وضع الأمة. هذا الكائن المطلق الفكري لا تظهر ارادته إلا بعد أن يصبح له ممثلين. إذاً إن الممثلين هم الذين يخلقون الممثل).

وإنتشار الكتابة والطباعة والنشر سعادة كثيراً في إنعاش عملية التخاطب وأعطى كلاً من الفريقين الوقت الكافي للتفكير والتأمل بخطابات وكلام الآخر. انما دخلت على " الخط " عملية المراقبة التي تعدّل أو تجمّل في المضمون والشكل. وسمحت عملية التمثيل السياسي بنقل التخاطب من مجتمعات ضيقة إلى مجتمعات واسعة انما على حساب نوعية هذا التخاطب وخاصةً عندما بدأ العمل بمبدأ الإقتراع العام في المجتمعات الكبيرة إذ كيف يمكن أن يعرف الناخب المرشّحين معرفة جيّدة ؟

لقد طرأت على نظام الإنتخاب تعديلات في محاولات لتحسين نوعية التخاطب ثم أيضاً نشأت الأحزاب والتنظيمات السياسية كتعبير عن حاجة لتخاطب أفضل. كما أن النظام الرئاسي جاء محاولة لتحسين فكرة أن الحكّام هم من المحكومين. وكما أن المحكومين هم في حاجة لأن

يوصلوا أفكارهم إلى الحكام كي يحصلوا على أجوبة لمطالبهم كذلك الحكام هم في حاجة لأن يوصلوا أفكارهم إلى المحكومين كي يحصلوا على تأييدهم وتفهمهم لسياستهم وبرامجهم وبالتالي الإقتراع لصالحهم .

• وسائل التخاطب السياسي .

بالإمكان النظر إليها من زاوية عدد الحواس التي تحركها عند من توجه إليه. فالراديو يحرك حاسة واحدة هي السمع. والكتابة أو الصورة تحرك حاسة واحدة هي النظر. أما التلفزيون فيحرك حاستين : السمع والنظر. وأيضاً بالإمكان النظر إلى وسائل التخاطب من زاوية مشاركة المخاطب فالهاتف يتطلب مشاركة مباشرة بينما الراديو والتلفزيون والصحف فشروط المشاركة فيها مختلفة وليست كلها بنفس الحيوية. وايضاً فإن المخاطبة قد تشمل شخصين أو فريقين أو عدة فرقاء كما أنه بإمكانهم أن تكون مباشرة أو غير مباشرة بالواسطة أو بغير واسطة

وسائل الإعلام حكام أحزاب وتنظيمات محكومين استفتاء وانتخاب

التخاطب السياسي بواسطة وسائل الإعلام موجّهة للجمهور :

- إلكترونية : تلفزيون، انترنت، راديو، سينما... : مشاهدين ومستمعين ،
- مطبوعة : كتب، صحف، مجلات، ملصقات : قراء ،

دورة التخاطب

- المواطنين يوجهون رسائل إلى الحكام،
- بواسطة : الصحافة، الممثلون، الأحزاب، التنظيمات، المظاهرات، الإستفتاء،
- يلتقطها : المسؤولون، الإدارات، الأحزاب، التقنيون، الأخصائيون...

- فتخضع لعملية تحليل وغريلة فيدرسها الحكام،
- ويجيبون بقوانين، مراسيم، سياسات وقرارات،
- يتم الإعلان بها وتنفيذ،
- فيلتقطها المواطنون.

ونصل الآن إلى مفهوم الديمقراطية. ما هي

الديمقراطية هي من الأفكار السياسية وهي تتميز عن العقيدة السياسية Le doctrine وعن المذهب السياسي L'ideologie وعن النظرية السياسية La Théorie.

- العقيدة السياسية : "نظام متكامل للتفكير يرتكز على ملاحظة وتفسير للوقائع بهدف توجيه تصرف وعمل مجموعة بشرية " - Lexique des termes politiques Dalloz

- المذهب السياسي وهو الإيمان بنظام كامل لشرح المجتمع والعالم يعرفه ريمون آرون بأنه : "نظام شامل لشرح العالم التاريخي السياسي " وذلك في كتابه trois essaie sur l'age industriel, ويعرفه jean willlliam lapierre في كتابه le ideologie dans le monde actuel كالتالي : "إنه مجموعة مفاهيم جماعية ينتهت بواسطتها سلم القيم." ويعرفه القاموس الماركسي اللينيني لعلم الاجتماع Worterbuch Der Marxistischleninistischen soziologie كالتالي: "نظام الآراء حول الواقع الإجتماعي ككل، أي حول أوجهه، مراحل ومشاكله الخاصة التي تلاقي فيها مصالح الطبقة تعبيراً واضحاً".

ويعرفه A. KAPLAN H.D. LASSWELL بأنه : " أسطورة سياسية تعمل لأجل الحفاظ على الهيكلية الإجتماعية"

بعض الأمثلة :المذهب المحافظ : يؤمن بنظام طبيعي على كل الناس التقيد به.

المذهب الدكتاتوري : يؤمن برجل، يجسد المجموعة هو مصدر كل سلطة (هتلر ، ستالين)

المذهب الليبرالي : يؤمن بأولوية الفرد في نطاق الدولة، أولوية تسمح له بتحقيق ذاته في كل الميادين

المذهب الإشتراكي: يؤمن بمجتمع يوفق بين الملكية الجماعية والحريات الفردية

- النظرية السياسية: عكس (الـ pratique). النظرية هي بشكلٍ عام مجموعة مفاهيم منظمة حول موضوع معيّن والنظرية السياسية هي بناء فكري يريد ذاته موضوعياً يهدف إلى شرح الأحداث أو الوقائع السياسية. قليلة هي النظريات الشاملة الواضحة في علم الإجتماع السياسي. وهذه هي بعد تعريفات هذا العلم للنظرية السياسية :

أ- النظرية السياسية هي كل تعميم أو عرض يؤكد أن حدثين، عمليين، أو أكثر يتغيران بشكل متوازن في بعض الظروف D. EASTON وهي مفاهيم مترابطة فيما بينها بشكل منطقي، ذات بعد غير شامل انما إرادياً محدود R.MEERTON، وهي نظام فكري مترابط منطقياً T.PARSON.

أما الأفكار السياسية أو الفكرة السياسية: فتعريفها صعب وواسع، يرى البعض أنها تشمل العقائد والمذاهب والنظريات والبعض يحددها في تطبيقها الفعلي (تطبيق النظريات الفعلي) ضمن المجتمع أي في انتقالها إلى... القوات السياسية (J. TOUCHARD)

لنأخذها في معناها الواسع أي مجموعة القناعات والإهتمامات التي ترشد الحياة السياسية .

فما هي إذا الديمقراطية كفكرة سياسية أو كاهتمام سياسي؟

إن كلمة ديمقراطية مشتقة من اليونانية Demos الشعب و kratos سلطة... انها حكم شعب من قبل الشعب من أجل الشعب. وهي تفترض تطابقاً تاماً بين الحكام والمحكومين. فالمواطنون حسب أرسطو هم في الديمقراطية طوراً حكاماً وتارةً محكومين.

الديمقراطية ولدت في اليونان القديم وهي اليوم المثال الذي تبتغيه أكثرية الشعوب. غير أن الطابع المطلق لهذا المفهوم يجعل تحقيقها صعباً " في الواقع وهذا ما يجعل أكثرية الأنظمة السياسية التي تدّعيها أنظمة تقاربها أكثر مما تحققها.

أمثلة على بعض هذه الأنظمة

- الديمقراطية المباشرة: نظام يجتمع الشعب فيه ليحكم نفسه ويقرر قوانينه دون ممثلين. هذا النوع من الديمقراطية يصلح فقط للتجمّعات الصغيرة. وليس من السهل تحقيقه في الدول المعاصرة .

- الديمقراطية الإقتصادية والإجتماعية: هي كناية عن مجموعة اجراءات وتدابير تهدف إلى تصحيح الديمقراطية السياسية الليبرالية في وجهها النظري عن طريق تدخّل الدولة. وهي تترجم بالبحث عن المساواة الفعلية الحقيقية (مثل تدابير الضمان الإجتماعي وتعويضات البطالة ومجانية التدريس...) وعن إعادة تنظيم السلطات داخل المؤسسات .

- الديمقراطية الليبرالية: هي ناتجة عن ثورات القرن الثامن عشر في أوروبا. وهي مبنية على الحرية الفردية والمساواة القانونية. تؤمن بالإقتراع العام، بالتعددية السياسية والنسبية السياسية. وبحياد الدولة الإقتصادي والإجتماعي وبواجب الدولة فقط في ضمان ممارسة الحريات العامة والسياسية. وبفضل السلطات.

الديمقراطية الماركسية : ترفض المبادئ الليبرالية مثل فصل السلطات وتعددية الأحزاب وتؤكد أولوية المساواة الحقيقية "التي هي مرادف الحرية" وتؤكد أيضاً نظرية وحدة الدولة.

لنرى أولاً الديمقراطية الليبرالية

للمتقراطية الليبرالية وجهان: وجه سياسي موجّه إقتصادي - إجتماعي. الوجه السياسي هو الأول تاريخياً وهو نتيجة الثورات الأوروبية والفلسفة المسيحية. من أهم خطوطه الإيمان بالحرية الأساسية للإنسان (لنتذكر J.J.Rousseau وطبيعة الإنسان الخيرة التي يفسدها المجتمع جزئياً)".

وأيضاً من أهم خطوط الوجه السياسي طابعه الفردي. الفرد هو الأساس في الليبرالية القرن الثامن عشر وعلى الدولة حماية وإحترام حرية الفرد. لذلك رأينا الفلسفة الليبرالية تخشى الجماعة والتجمّعات والتنظيمات وترى فيها تعدياً على الفرد وحرّيته. وتخشى الفلسفة الليبرالية أيضاً كل العقائد والنظريات التي تعطي الأولوية للمجموعة أو لمجموعةٍ باختصار أن الفلسفة الليبرالية السياسية ترفض كل القيم الجماعية... القيمة هي للفرد.

طرق الديمقراطية الليبرالية السياسية - تتجسّد فلسفة الديمقراطية الليبرالية السياسية بعدّة أساليب عمل حسية، أولها: حق الانتخاب، ويشكل حق الانتخاب هذا بالنسبة للفرد وسيلة مشاركته في ممارسة السلطة. هذه المشاركة من الممكن أن تكون مباشرة كما في عمليات الإستفتاء أو غير مباشرة كما في عمليات إنتخاب (مجلس نواب أو غير...) أو فرداً (رئيس...) حق الانتخاب يفرض قيام أكثرية (لأن الإجماع مستحيل). قال جان جاك روسو: " لم يكن هناك أبداً ديمقراطية حقيقية ولن يكون هناك أبداً" وأضاف: " لو كان هناك شعبٌ من الآلهة لكان حكم نفسه ديمقراطياً. إن حكماً على هذه الدرجة من الكمال لا يناسب البشر".

إذاً في الديمقراطية الليبرالية السياسية تؤخذ القرارات بالأكثرية... من قبل الأكثرية. وليس على الأقلية سوى القبول... وإلا لم يعد هناك ديمقراطية.

من أساليب تجسيد فلسفة الديمقراطية الليبرالية السياسية أيضاً :

فصل السلطات، يرتكز الديمقراطيون هنا على قول شهير لـ montesquieu جاء فيه: " انها تجربة أبدية، أن كل انسان يتمتع بسلطة يميل إلى سوء استعمالها، إنه يذهب بها إلى أن يجد حدوداً".

إذا كان لا بد من تحصين الإنسان ضد سوء استعمال السلطة فليس الحال في وضع حدود لها انما الحل هو في تقسيمها وتوزيعها على عدة أجهزة. دستورياً انها عملية فصل السلطات والتسميات نعرفها: سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية وسلطة قضائية.

ومن أساليب الديمقراطية الليبرالية السياسية أيضاً الـ Bicamérisme انما ليس هو أسلوباً أساسياً لأن هناك دولاً ديمقراطية جداً وتعتمد الـ Monocaméralisme ... من Camera بالإيطالية وتعني غرفة chambre .

وأخيراً من اساليبها الواقعية (الناجمة عن الواقع) وليس المؤسساتية وليس كالاسلوبين ١ و ٢ : الأحزاب السياسية-إن الأحزاب السياسية أسلوب يميز أنظمة الديمقراطية الليبرالية السياسية مع أن الأحزاب هي نظرياً ضدها وعملياً هي تعمل معها (انها تشكل الأكثرية...) ثم أن وجود هذه الأحزاب هو الذي أدى إلى تطوّر الديمقراطية الليبرالية من وجهها السياسي إلى وجهها الإقتصادي - الإجتماعي.

الوجه الإقتصادي الإجتماعي للديمقراطية الليبرالية :

إن فلسفة الديمقراطية الليبرالية في وجهها السياسي الكلاسيكي في رفضها لكل قيمة جماعية وفي تركيزها على الفرد جعلت اللعبة السياسية الإجتماعية تظهر على شكل التالي: الفرد في

مقابل السلطة - الدولة، والفرد مهما عظمت قدراته يبقى ضعيفاً جداً تجاه الدولة - السلطة مهما ضعفت قدراتها تبقى أقوى وبشكل لا يقاس من الفرد... إذاً ليس الأمر هكذا في صالح الفرد بشيء. والنتيجة الملموسة ظهرت في الأنظمة الليبرالية في فترة ما بين الحربين العالميتين حيث عجزت هذه الأنظمة في مواجهة المشاكل الناجمة عن نمو الصناعة والتنظيم المدني في الضغط على الفرد الذي هو وحده... ضعيف.

إن الليبرالية الكلاسيكية أدت على الصعيد الإقتصادي مع حرية التجارة إلى سيطرة الأقوى الذي رأى قوته تزداد وقوة الضعيف تضعف. (سنة ١٨٤٠ كان هناك أولاد يعملون في المناجم ابتداءً من عمر خمس سنوات وكانت ساعات العمل اليومية تفوق الـ ١٤ ساعة وكانت المساكن تخشيبات...) ثم أن التجمعات المدنية المتركة خلقت مجتمعات جماهيرية ظهرت فيها فوارق إجتماعية على أساس الراتب وليس على أسس أخرى، ثقافية أو غير... فكان لا بد من ظهور تجمعات وتنظيمات تدافع عن هذه الجماهير (العمال) فبدأت النقابات تنشأ وبدأ يتضح للدولة أن هناك ضرورة للتدخل وتنظيم الحياة الإقتصادية للمرة الأولى. وكان لابد للفلسفة الليبرالية السياسية الكلاسيكية من أن تتطور وتعترف أنه بالإمكان التسيق بين حرية الفرد وحرية الجامعات أو التجمعات أو التنظيمات وبين قيمة الفرد وقيمة الجماعة

إن الاعتراف بدور جديد للدولة يميز الديمقراطية الليبرالية الإقتصادية - الإجتماعية. وتغيرت النظرة إلى الدولة فبدل النظرة السلبية التي ترى في الدولة رمز القوة الشرعية والإكراه السياسي فقط، أصبحت النظرة إليها إيجابية وأخذ الديمقراطيون الليبراليون يرون في الدولة أفضل جهاز لتحقيق الطموحات الجماعية الفردية.

إن إدخال الوجه الإقتصادي الإجتماعي إلى الديمقراطية الليبرالية بدل في مفهوم الحقوق التي أصبحت حقوق - وظائف (حق - وظيفة) أي أنه أصبح ينظر إلى الحق من حيث وظيفته الإجتماعية ومفاعيله الإجتماعية وليس بالمطلق. هذه النظرة الجديدة قلصت حقوقاً سابقة

وأعطت حقوقاً جديدة... من هذه الحقوق الجديدة: الحق في الثقافة وفي المعرفة وفي الثقافة الفنية و... والحقوق الجماعية والحريات الجماعية إذ أن الفرد له بعد شخصي محصور فيه كما أن له أبعاداً إجتماعية جماعية. إن الإعراف بالشخصية المعنوية للتجمّعات زاد من الحريّات الإنسانية وإن كان حدد من بعضها أحياناً. وهذه الحقوق الجماعية توسّعت فيها كثيراً الديمقراطية الماركسية.

ثم الديمقراطية الماركسية.

إن الديمقراطية الماركسية تتوضّح في ضوء الفلسفة الماركسية فبالنسبة لكارل ماركس يأتي التحرير قبل الحرية. إن الديمقراطية الليبرالية تعترف بعدد من الحريات للأفراد وهذا وهم وتضليل برأيه. إذ ماذا يعني، بنظر ماركس، حق التعبير بالكلام والكتابة وحق إختيار ممثلين إذا كانت الحياة اليومية أي الحياة المرهونة بالعمل أسيرة السلطة الممركزة في أيدي المالكين، ورهينة "استبدادية الحاجة"؟ وهكذا يميّز ماركس بين الحريّات الشكلية التي تقدّمها المجتمعات الليبرالية وبين الحريات الفعلية التي هي نتيجة الانتقال إلى المجتمع الثوروي.

يقول ماركس: طالما أن الإنسان لم يعي بالمعرفة والثورة وضعه فهو ليس حراً بعد. طالما أن المجتمع لا يزال منقسماً إلى طبقات فالحرية ليست سوى وهم. وبعد الثورة التي هي تحرير تأتي الحرية الحقة. وهي ليست حرية الديمقراطية الليبرالية التي هي منقسمة. انها حرية المجتمع الشيوعي، حرية كاملة برأيه، والديمقراطية الماركسية هي ديمقراطية إجماعية لا مجال فيها للتعددية المتناقضة ولا للخلافات بين الأفراد ولا بين الأفراد والسلطة.

ويقول ماركس أيضاً عن الديمقراطية: "إنها من ناحيةٍ ما بالنسبة لبقية الصيغ السياسية كما المسيحية بالنسبة لبقية الأديان، الديمقراطية هي جوهر كل دستور سياسي... انها بالنسبة لبقية الدساتير كما النوع بالنسبة إلى أصنافه" بهذا يتّضح أن ماركس يعتبر الديمقراطية أسمى من بقية الصيغ السياسية التي ليست سوى اصناف بالنسبة إلى الديمقراطية التي هي النوع.

وإذا كانت الجمهورية هي تطوّر بالنسبة إلى الملكية فهي ليست سوى ديمقراطية ناقصة لأنها تفترض (قيام) دولة. إن الديمقراطية المحققة تفترض زوال الدولة ونهاية التمييز بين الحياة الخاصة والحياة العامة.

رأينا أن الديمقراطية الليبرالية تفترض حق الإقتراع... العام. أما الديمقراطية الماركسية فتفترض الإقتراع العام.

إن الإقتراع العام لا يصلح للوصول إلى الثوري. إذ لا يوجد ولا يمكن أن يوجد بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الثوري إنتقال تدريجي. هناك إنفصال تام. ليس الإقتراع العام في المجتمع الرأسمالي، برأي الماركسيين سوى وسيلة تحقق بها الفئات (الطبقات) المالكة سيطرتها على البروليتاريا

(problem dark, du latin, proles, is = enfant, descendant. Darc : donner, produire, faire..)

بروليتاريا : في روما القديمة كانت تعني مجموعة الأشخاص الذين لم يكونوا يملكون شيئاً سوى إمكانيتهم على الإنجاب La faculté de procréer . أما في النظرية الماركسية فهي تعني مجموعة الأشخاص الذين، في دولةٍ ما، ليس لهم من موارد سوى راتبهم الذي يتقاضونه مقابل عملهم.

لا يوجد، برأي الماركسية سوى وسيلة واحدة للإنتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الثوري وهي القوة أي لا مجال لقلب النظام الرأسمالي إلا بالعنف (هناك احزاب شيوعية غربية اقلعت عن المطالبة بهذه الوسيلة وأعلنت التزامها بالأسلوب الإنتخابي للديمقراطية الليبرالية كالحزب الشيوعي الإيطالي والإسباني والفرنسي).

(واليوم كل الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية... بعد...)

وبعد تحقيق الثورة ... ماذا؟ هل الديمقراطية؟ - كلا، بل دكتاتورية البروليتاريا يميّز ماركس بين سيطرة الطبقات ويقول أن الفرق الأساسي بين سيطرة طبقة المالكين أصحاب الرأسمال على طبقة البروليتاريا في الأنظمة الليبرالية هو أنها سيطرة أقلية على أكثرية في حين أن سيطرة طبقة البروليتاريا على الطبقة المالكة في الثورة الشيوعية هي سيطرة الأكثرية على الأقلية.

ولا يمكن إعتقاد الإقتراع العام مباشرة بعد الثورة لأنه قد يسمح بإعادة الطبقة المالكة القديمة إلى السلطة إذ أن الناس قد يتأثرون بدعايتها. يجب، في مرحلة أولى أن تزول هذه الطبقة ... وجسدياً إذا لزم الأمر. بعدها يأتي الإقتراع.

أما في ما يتعلق بوحدة السلطة وتوزيعها - فإن الماركسية ترفض أيضاً مبدأ فصل السلطات الذي تعتمده الديمقراطية الليبرالية، وتؤكد مبدأ وحدة السلطة. إن نظرية مونتسكيو في أن فصل السلطات من شأنه أن يمنع قيام دكتاتورية شخص أو مجموعة أو جهاز ويؤمّن الحريات... مرفوضة من قبل الديمقراطية الماركسية التي لا ترى في فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية سوى واجهة تخفي أسلوباً لطبقة الرأسماليين يؤمّن لها إمكانية إستعمال جهاز الدولة لصالحها.

إن فصل السلطات ليس سوى طريقة لإقتسام السلطة. أما الثورة الشيوعية فإنها تعطي كامل السلطة للجهاز المنبثق عن إرادة الشعب الكاملة. وبما أن الطبقات المالكة السابقة لا تشارك في ممارسة السلطة لأنها مرفوضة وبرسم الزوال فإرادة الشعب كاملة ولا ضرورة لفصل السلطات. إن طبقة البروليتاريا متجانسا على عكس طبقات المجتمع الرأسمالي ومصالحها متشابهة. وعندما لا تفصل السلطات وتبقى موحّدة. فمن يمارسها في المجتمع الماركسي؟ يمارسها الجهاز

المنبثق من إرادة الشعب الديمقراطية أي الجهاز التشريعي. وفي الديمقراطية الماركسية ليس هناك مدة ولاية لممثلي الشعب ولا إنتخاب انما هناك إمكانية سحب ثقة أو تجديد ثقة.

وأخيرا" كيف تبدو الديمقراطية اليوم ؟

بين الديمقراطية في انطلاقاتها الأولى و بين الديمقراطية اليوم لم تتغير المبادئ انما الذي تغير هي شروط وظروف الحياة الاجتماعية. ان التقنيات المتطورة التي عرفتها المجتمعات الحديثة كان لها الأثر الكبير في كيفية ممارسة الديمقراطية. ان السلطة السياسية اليوم تقوّت وتتقوى وتستفيد كثيرا" من التقنيات المبتكرة وما تؤمنه لها من امكانية ازدياد وسهولة ممارسة .

- ازدياد السلطة - السلطة تزداد بشكل كبير وتقترب من المواطنين وتعطي عن ذاتها صورة مجملّة اكثر ما يمكن بواسطة من يمارسها، أي يجسّدُها وبواسطة الدعاية. في الواقع أن السلطة اليوم تتجسّد في اشخاص طبيعيين وتتجمّع فيهم أيضا" . ما هي العلاقة اذا" بين السلطة والشخص ؟

رأينا في العصور القديمة الملك الاله والملك ممثل الاله والملك المرسل او المكلف من قبل الاله. رأينا الملك الكاهن ورئيس الكهنة. رأينا الملك القائد والملك المنقذ. أليس هذا ما يوحى في وعي الفرد وقناعته أن مجسّد السلطة شخصية هامة مميزة مسؤولة عن رسالة تعني مصلحة المجتمع بأكمله وسعادة وأمن كل المواطنين؟ ان من يجسّد السلطة أكانت هذه سياسية او دينية او غير، يحيط نفسه او يحيطه الآخرون (المواطنون) عادة بهالة من القداسة او الغرابة او العظمة وتتكوّن عنه صورة وكأنه كائن سامٍ فوق بشري او غير عادي. واليوم تسمح الوسائل السياسية والاعلامية بتجميل كبير لصورة مجسّد السلطة وبتعظيمها.

وعندما نتكلم عن مجسّد السلطة يجب أن لا نفكر فقط بالسلطة التنفيذية المركزية فقط انما تصح أيضاً عملية تجميل صورة مجسّد السلطة على مستوى السلطة التشريعية وعلى مستوى السلطات المحلية أيضاً. فالنائب قد يكون "كل شيء" في دائرته الإنتخابية ورئيس البلدية في النطاق البلدي...

إن تجسيد السلطة في شخص هو عملية تتخطى الإطار أو الحجم القانوني ويظهر ذلك بشكل فاضح خلال المعارك الإنتخابية حيث يتنافس أفراد وليس أفكار وبرامج فنلاحظ مدى تعلق الناخبين بفلان لأنه فلان. وأيضاً يتجلى ذلك بوضوح مع رؤساء الأحزاب. فرئيس الحزب يجسّد أحياناً كثيرة في شخصه كل أفكار وبرامج الحزب وآمال الحزبيين وغير الحزبيين أيضاً بشكل يصبح في الوعي السياسي وكأنه الشخص الذي لا يستبدل. ولا خلافة ممكنة له... وغيابه أكبر كارثة وكأنه هو الذي يقوم بكل النشاط السياسي والإجتماعي للحزب. اننا نقرب هنا من عبادة الأشخاص .

هناك طبعاً أشخاص كاريسماتيك Kim il Sung ماوتسي تونغ، ديغول، عبد الناصر، تاتشر، تيتو، ستالين، بريجنيف، اندريا غاندي... انما ماذا لو لم يكن هناك من صحف وإذاعات وتلفزيونات وفيديو وانترنت...؟! إن التقنيات تساهم في الواقع إلى حدّ كبير في تجميل وتعظيم صور مجسّدي السلطة.

إن هناك أسباباً نفسية لا علاقة جوهرية لها بالتقنيات انما هذه تساعدنا كثيراً. إن ميل الناس إلى رؤية أحلامهم السياسية وآمالهم السياسية مجسدة بشخص هو ميل طبيعي بل حاجة. ثم إن درجة الإعجاب بالمسؤول أو الزعيم السياسي تكبر بقدر ما يكبر حجم الدائرة التي هي مسرح نشاطه. إن البعد عنه وعدم المعرفة الشخصية المباشرة كلها عوامل إيجابية أيضاً في عملية تضخيم حجمه. هناك مثل يقول: "لا تقترب كثيراً من شخصية كبيرة أنت معجب بها فإنك ستراها مثلك تجوع وتعطش وتأكّل وتشرب..." إن المعرفة من خلال وسائل الإعلام لها

مفاعيلها التي تختلف عن المباشر فهي تقرب كثيراً الشخصية السياسية من المواطن، تدخلها إلى كل بيت ولكن بشكل مجهّز، مهندس .

في الماضي كان بإمكان الملك أن ينتقل من مملكته دون أن يعرفه المواطنون. كان في حاجة إلى إثباتات لإقناع الناس بأنه الملك. أما اليوم فلا يمكن أن يمرّ أي مسؤول سياسي Incognito (دون أن يعرفه الناس) في اية قرية أو محلة أو مدينة. فالكل يعرفه بفضل الصور المطبوعة والتلفزيون .

واليوم يستعمل رجال السلطة والسياسة وسائل الإعلام وخاصةً التلفزيون بشكل مقصود ومدروس مع معرفة تامة لما يمكن أن تقدمه من تأثير الرأي العام. وغالباً ما يتوجّهون مباشرة إلى الشعب دون المرور أولاً بمجلس النواب (بالنسبة للرؤساء) أو حتى بالحكومة. وهذا يؤدي إلى زيادة النفوذ - زيادة السلطة وتجميع السلطة.

تجميع السلطة - إن المقصود هنا هو إزدياد السلطة وتجميعها في الجهاز أو الأشخاص أو الشخص الذي يمارس السلطة التنفيذية. هذه العملية تتم ببطء وعلى مراحل. ومن الطبيعي أن تكون الحروب والأزمات والتحوّلات الإجتماعية الهامة مراحل هامة وسريعة نسبياً في عملية تجميع السلطة.

في الإتحاد السوفياتي كان هناك تقاسم لـ prestige أو وهج السلطة فقط وليس لإتخاذ القرار. اقتسام العمل نعم أما اقتسام السلطة فلا. وذلك من Lénine حتى ستالين.

في الولايات المتحدة كان هناك في البداية بعد الرؤساء الذين أيّدوا صلاحيات أوسع للسلطة الفدرالية. كما كان هناك رؤساء ضد تجميع السلطة مثل James Madison (١٧٥١ - ١٨٣٦ وكان رئيساً للولايات المتحدة من ١٨٠٩ حتى ١٨١٧) الذي كانت له الجملة الشهيرة

التالية "الحكومة الأفضل هي التي تحكم أقل". والرئيس ابراهام لنكولن (كان رئيساً من ١٨٦٠ حتى ١٨٦٥) الذي أطلق نظرية "وقت الأزمة" "temps de crise" "emergency powers" التي بموجبها يستطيع الرئيس في أوقات الأزمات إتخاذ تدابير هي عادةً من صلاحيات الكونغرس على أن يعرضها عليه فيما بعد.

إزدياد السلطة - الرئيس هو القائد الأعلى للقوى المسلحة... وهم أو واقع فعلي؟ في الولايات المتحدة الرئيس هو الذي يقرر إرسال الجيش إلى الخارج. ثم هناك إزدياد السلطة في المجال الإقتصادي من حيث القرارات التي تؤثر في الإقتصاد كالتوظيف وتسهيل عمل بعض القطاعات...

وايضاً يتّضح إزدياد السلطة بالنظر إلى الوسائل التي تملكها السلطة التنفيذية خاصةً لإقناع الناخبين كالترويج والدعاية السياسية. الدعاية لها أصلاً طابع تجاري وهي تهدف إلى بيع سلعةٍ ما ... مقابل ثمن. أما الترويج فله طابع سياسي مجّاني كالخير العام والمصلحة الوطنية وهو كناية عن عرض وشرح لحجج من أجل كسب تأييد شعبي أكبر.

في الأنظمة التوتاليتارية هناك مزج بين الترويج والإعلام ولا مجال لترويج مضاد. الترويج المضاد موجود فقط في الأنظمة الليبرالية. إن كلمة "تسويق" هي اليوم على الموضة أكثر من كلمة ترويج .

– العولمة

إن كلمة "عولمة" globalisation أو mondalisation تعني:

- ١- خفض في الحواجز بين الدول والمجتمعات.
- ٢- زيادة التجانس بين الدول والمجتمعات.
- ٣- زيادة حجم التبادل بين الدول والمجتمعات في مجال التجارة والأموال والسياحة والمهاجرين .

شاع إستعمال كلمة "عولمة" بعد نهاية الحرب الباردة أن المعنى اللغوي للكلمة هو : "أن يصبح الشيء عالمياً " يصبح الشيء عالمياً عندما يصبح معروفاً عالمياً والمعرفة بحاجة إلى وسائل الإعلام والنشر والاتصال والمواصلات والإنسان الذي يعرف لا يعود بإمكانه التصرف كمن لا يعرف

سياسياً: العولمة تعني التنسيق بين الحكومات وفي الوقت نفسه تعني زيادة التعاون بين المجموعات غير الحكومية عبر الحدود، وزيادة التفاعل بين الثقافات وتجاوز سيطرة الدولة في هذا التفاعل وذلك دون التقليل من أهمية دور الدولة .

هناك مبادئ ثلاثة تقود العولمة على المستوى السياسي المساواة والديمقراطية، والحقوق وهي تشكل برنامجاً يمكن أن يغيّر العالم .

- المساواة هي تلك التي من المفترض أن تتحقق بين الدول والشعوب بدعم من القانون الدولي والدبلوماسية وهي لا تزال صعبة التحقيق .
- الديمقراطية... نرى أنها تعززت في العديد من البلدان

وأن لم تكن الغالبية وبنفس الدرجة، ولتحقيق وتطوير وتعزيز الديمقراطية لا بد من العمل لتحقيق شروط إقتصادية وإجتماعية وثقافية وأيضاً سياسية .

• الحقوق. هذا المبدأ نُقِرَ به الكثير من اتفاقيات الأمم المتحدة، وضمن آليات عمل حقوق الإنسان هناك ما هو أبعد من الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية... مثل ما يتصل بحقوق المرأة والطفل والثقافة والمساواة و...
والمواثيق حول معاملة الأسرى والممارسات الإنسانية خلال الحروب مع الجنود والمدنيين .

أن العولمة تلتقي مع الديمقراطية والحرية في مجال إقتصاد السوق بشكل لا يدعو للشكوك... ولكن هل هي تلتقي معها كذلك بشكل كافٍ في مجال السياسية والحرية السياسية؟ طبعاً اننا نلاحظ تنامي الإتصالات والمواصلات والتبادل التجاري والثقافي بين الشعوب ولا بد من أن يعزز ذلك العولمة في موضوع السياسة والحرية السياسية. ألا نلاحظ من جهة أخرى إذا اردنا النظر إلى بعض السلبيات أو التأخير... أن الديمقراطيات الغربية الليبرالية تختار وتقرر التدخل والضغط من أجل "عولمة الحرية السياسية والديمقراطية حيث لها مصالح إقتصادية أو غير... وتمتتع أو تتأخر عن حماية الحريات والأقليات ضمن أنظمة استبدادية حيث تجد أن الإستبداد يخدم مصالحها؟

في حقل العلاقات الإجتماعية والثقافية تتصف العولمة بوجود اشكال من التقارب الثقافي في اللغة والطعام واللباس والموسيقى... وتنتقل السائحين عبر العالم (حوالي مليار سائح سنويا، ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى مليار ونصف حوالي العالم ٢٠١٥)

لقد ساعدت التغييرات في المجتمعات الحديثة ونهاية الحرب الباردة على تشجيع التفكير في ترسيخ الديمقراطية مع إعطاء الدولة وظائف جديدة في المجتمع مثل تطوير ثقافة مجتمع مدني أوسع في مواضيع التعليم والعائلة وإعادة التفكير في العمالة ومكافحة البطالة وربطها بالتعليم ومستوى الشهادات وإعادة هيكلة نظام الرعاية الإجتماعية من أصل ١٩٥ دولة في العالم هناك ١٠٠ دولة يمكن ٥١ توصف بأنها ديمقراطية بشكل أو بآخر، ومن بينها ٤٠ دولة فقط يمكن أن توصف بأنها ديمقراطية بشكل أكيد .

إن العولمة تتطلب تعاوناً دولياً أكبر في السياسة والإقتصاد والمواصلات والاتصالات والسياسات الضرائبية وتنظيم البيئة مع العولمة تزداد الإتصالات العابرة للحدود بين الحركات الإجتماعية. فالسفر السهل وإمكانية الإتصال عبر الإنترنت وقراً للغني وللفقير إمكانية التواصل والإستشارة عبر الحدود والقارات .

وفي مجال الإقتصاد فالعولمة تعني تحرير التجارة وزيادة حركة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود. فالتجارة العالمية في البضائع والخدمات ارتفعت ٣ أضعاف بين ١٩٧٠ و... وحجم التبادل اليومي إرتفع بشكل هائل في نهاية القرن العشرين وبداية القرن ٢١. وقد سهّل ذلك الهبوط في كلفة الإتصالات. فكلفة الطيران انخفضت بنسبة ٥٠% بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠ وقويت خطوط الشحن البحري وانخفضت أسعار الكومبيوتر من آلاف الدولارات إلى مئات أو أقل.



